

## الفصل الثانى

# تطور مكانة الصناعة فى الاقتصاد المصرى



## الفصل الثاني

### تطور مكانة الصناعة فى الاقتصاد المصرى

اهتمت الدولة ومؤسساتها خلال عقد التسعينيات بتتقية المناخ الاستثمارى وتطويره وجعله اكثر جاذبية أمام المستثمر المحلى والأجنبى حتى تتمكن الصناعة المصرية من القيام بالدور المتوقع لها فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الهيكلى، فضلا عن رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية كي تتمكن من الدخول فى سباق المنافسة العالمية.

ولقد كان من المتوقع أن يحظى القطاع الصناعى بالاهتمام الأكبر بوصفه المحرك الأمثل لقاطرة التنمية والركيزة الأساسية لمرحلة الانطلاق الإنتاجى. ويتطلب ذلك الوقوف على الأهمية النسبية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد المصرى من خلال التعرف بدقة على مدى مساهمته فى توليد الناتج المحلى الإجمالى، الاستثمار الثابت، الصادرات السلعية وكذلك مدى مساهمته فى توظيف العمالة. ولكن قبل مناقشة هذه الأبعاد للأهمية النسبية للقطاع الصناعى نجد من الضرورى التعرف على تطور الناتج المحلى الإجمالى ومعدل نموه.

#### ١- تطور الناتج المحلى الإجمالى ومعدل نموه

تشير بيانات الناتج المحلى الإجمالى بنكلفة عناصر الإنتاج- بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٦ / ٨٧ للفترة ١٩٧٣- ١٩٩٧/٩٨ إلى ارتفاعه من ١٤٨١٥,٥ مليون

\* ساعدت الأستاذة إيمان أمين العيوطى فى تجهيز ومعالجة بيانات هذا الفصل . فلها جزيل الشكر.

جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٦٧٤٠٨ مليون جنيه في ١٩٩٧/٩٨. ومن ثم نجد أن القيم المطلقة للناتج المحلي الإجمالي قد اتخذت مساراً تصاعدياً خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٧/٩٨ كما يبدو من الجدول (٢-١). وغنى عن البيان أنه لا يكفي الإلمام بالقيم المطلقة المتزايدة للحكم علي تطور الناتج المحلي الإجمالي. فالفيصل في ذلك هو نمط هذا النمو وسرعته.

ويتضح من الجدول (٢-١) أن نمو الناتج المحلي قد مال بوضوح نحو التباطؤ المطرد خلال ربع القرن الماضي. فطبقاً للبيانات الرسمية لسوزارة التخطيط سجل متوسط معدل النمو السنوي اتجاهاً قوياً نحو الانخفاض من ٨,٥% خلال عقد السبعينات إلى ٦,٦% خلال الفترة ١٩٨١/٨٢-١٩٨٩/٩٠ ثم إلى ٤,٣% خلال الفترة ١٩٩٠/٩١-١٩٩٧/٩٨.

ويرتبط هذا الاتجاه لتباطؤ نمو الناتج على امتداد هذه الفترة بعدة عوامل، ومن هذه العوامل بطبيعة الحال معدل الاستثمار. فمطالعة اتجاهات معدل الاستثمار المحلي الإجمالي قد نجد تفسيراً مقبولاً لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض معدل الاستثمار المحلي (بالأسعار الثابتة ١٩٨٦/٨٧) من ٢٩,٩% خلال عقد السبعينات إلى ٢٢,٤%، في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١/٨٢-١٩٩٤/٩٥ (متولى، ١٩٩٨: ٨). ثم إلى ١٧,٥%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٥/٩٦-١٩٩٧/٩٨<sup>(١)</sup> وهذا يوضح الارتباط القوي بين الاتجاه النزولي لمعدل الاستثمار وتباطؤ نمو الاقتصاد المصري خلال ربع القرن الماضي.

كما قد يفسر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتدهور الإنتاجية داخل القطاعات، فقد هبط معدل نمو الإنتاجية الكلية للعناصر بعد أن كان ٥%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٧٠/٧١-١٩٧٩/٨٠ إلى ١,٨%، في المتوسط،

خلال الفترة ١٩٨١/٨٢-١٩٩٦/٩٧. ويعزى المعدل المرتفع لنمو إنتاجية عناصر الإنتاج خلال الفترة ١٩٧٠/٧١-١٩٧٠/٨٠ إلى العديد من العوامل الاقتصادية والمنهجية (IMF, 1998: p.7-8) Methodological ، ومن أهم تلك العوامل:

أ ) تزايد الإنفاق الرأسمالي، حيث يأتي التحسن في الإنتاجية بعد تزايد الاستثمارات.

ب ) تزايد الموارد المتجهة إلى القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتغذية؛ مما أن انعكس في تزايد الإنتاجية بفضل التحسن في نوعية رأس المال البشري مقارنة بمستواها المنخفض خلال الستينات.

ج ) انخفاض أسعار الخدمات مثل أسعار الكهرباء والطاقة والتي تستفيد منها العديد من المشروعات الاستثمارية؛ مما انعكس في ارتفاع القيمة المضافة في القطاعات التي تستخدم هذه الخدمات. ويتبين مما سبق مدى أهمية دراسة الدور الذي يقوم به قطاع الصناعة للتعرف على حقيقة الدور الذي يلعبه في توليد الناتج ومدى إمكانية الاعتماد عليه في دفع معدل النمو الاقتصادي.

## ٢- الأهمية النسبية للصناعة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩

ناقشنا في الجزء السابق الاتجاهات الرئيسية لتطور الناتج المحلى الإجمالى والنمو الكلى للاقتصاد. ونركز فى هذا الجزء على تطور الأهمية النسبية للصناعة. والمقصود بالصناعة أو القطاع الصناعى فى هذا القسم الصناعة بالمعنى الموسع (شاملة الصناعة الاستخراجية، عدا البترول، والصناعة التحويلية). وهذا ما يطلق عليه "الصناعة والتعدين" فى إحصاءات وزارة التخطيط. ونظرا لندرة البيانات، فقد استحال تكوين سلسلة زمنية على امتداد

الفترة ١٩٧٣-١٩٩٧/٩٨ بالأسعار الثابتة. لذلك سنتناول أولاً الفترة ١٩٧٣-٧٩، ثم بعد ذلك الفترة ١٩٨١/٨٢ - ١٩٩٧/٩٨.

وتشير البيانات الرسمية<sup>(٢)</sup> عن تطور الاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج قد بلغ في المتوسط، ٧,٣% خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، ولكن النمو كان متبايناً بشدة بين القطاعات كما يبدو من الجدول (٢-٢)<sup>(٣)</sup>. وإذا ما حاولنا التعرف علي القطاعات التي لعبت دوراً هاماً في تحقيق هذا المعدل للنمو نتبين أن هناك درجة عالية من التباين في معدلات النمو للقطاعات المختلفة، حيث زاد الناتج المتولد في قطاع البترول بمعدل متوسط ٢١,٩% سنوياً وتلاه قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس (٢٠,٤% سنوياً) وقطاع التشييد (١٧,٩% سنوياً) والكهرباء (١٥,٤% سنوياً) والتجارة والمال والتأمين (٩,٤% سنوياً). وعلي الجانب الآخر حقق قطاع الصناعة معدلاً منخفضاً للنمو لم يتعد ٦% سنوياً، وهذا ما يبدو من الجدول (٢-٢).

ويشير ما سبق إلى أن النمو الذي تحقق خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ قد تركز في عدد محدود من القطاعات على رأسها البترول ومنتجاته، والنقل والمواصلات وقناة السويس، والتشييد، ويعنى ذلك أن النمو الذي تحقق خلال هذه الفترة أخذ شكل الاستنزاف للثروة القومية (البترول) أكثر من كونه نمواً حقيقياً. ولقد قامت إحدى الدراسات (عبد الخالق، ١٩٨٢) بتعديل بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قطاع البترول ومنتجاته بما يعكس معدلات إنتاج تحول دون الاستنزاف السريع. ونتج عن ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الكلى في عام ١٩٧٩ على سبيل المثال عن الرقم المقدر بواسطة وزارة التخطيط، والبالغ ٧١٢٠ مليون جنيه بأسعار ١٩٧٥ بحوالى ٢٦٠ مليون جنيه مصرى، وفى المقابل، لم يتجاوز متوسط معدل النمو السنوى فى قطاع الصناعة (شاملة

التعدين) ٦% فقط خلال ١٩٧٣-٧٩. ومن المؤشرات الأخرى الدالة على تراجع أهمية القطاع الصناعي خلال السبعينيات ما يلي:

أ) تقلص قدرات الصناعة علي الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي من السلع المصنعة، ومن ثم زاد الاعتماد علي العالم الخارجي في الحصول علي هذه السلع. وبالتالي ارتفع نصيب السلع الاستهلاكية في جملة الواردات السلعية حتى بلغت ٢٢%، في المتوسط، خلال الفترة ٧٤-١٩٨١ (سليمان، وعبد الخالق وآخرون، ١٩٩٨ : ١٠٨-١٠٩).

ب) في السياق العام نرصد تراجع نصيب مجموعة القطاعات السلعية في العمالة من ٦١,٨% في عام ١٩٧٤ إلي ٥٨,٨% في عام ١٩٧٩ وارتفاعا طفيفاً في حصتها من الاستثمارات الثابتة من ٥٢,٨% إلي ٥٦,١% خلال الفترة المذكورة (عبد الخالق، ١٩٨٢ : ٩-١٠). ولقد انعكس ذلك علي القطاع الصناعي حيث إنخفض نصيبه النسبي من الاستثمار الثابت من ٣١,٣% في عام ١٩٧٧ إلي ٢٢,٣% في ١٩٧٩. ولكن علي الرغم من انخفاض نصيبه النسبي من العمالة خلال هذه الفترة إلا أنه اتسم بالاستقرار عند ١٢,٦%، كما يبدو من الجدول (٢-٣).

ج) شهدت الصادرات الصناعية ركوداً واضحاً حيث انخفضت نسبة الصادرات الصناعية إلي إجمالي الصادرات من ٣٦,٨% في ١٩٧٧ إلي ٣١,٢% في ١٩٧٩. ويرتبط ذلك بالاستمرار في سياسة إحلال الواردات، وتركز المشروعات الصناعية في إنتاج السلع الاستهلاكية، علي حساب إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والتي تزيد من الطاقات الإنتاجية وتساعد في تطوير الصناعة باتجاه التصدير للخارج. وهذا بالإضافة إلي استمرار السياسات الحمائية للصناعات المحلية لفترات طويلة، مما حال دون اكتسابها لميزات إضافية ترفع من قدرتها التنافسية في السوق

العالمية. أضف إلي ذلك أن مؤشر الأداء الصناعي التجاري علي المستوى العالمي (مقاسا بنسبة فجوة الميزان التجاري الصناعي إلي فجوة الميزان التجاري) يظهر تدهورا، كما يبدو من الجدول (٢-٤).

ومن ثم يمكن القول بأن النمو الذي تحقق خلال السبعينيات لم يتولد عن ازدياد أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الصناعي، بل على العكس اقترن بتراجع هذا الدور. ويعكس هذا ضعف السياسات الاستثمارية الصناعية في مجال توفير الحوافز المناسبة لجذب الاستثمارات إلى القطاع الصناعي. هذا بالإضافة إلى تعرض القطاع الصناعي العام لمشاكل عدة في هيكله التمويلية، مما أضعف من طاقاته الإنتاجية.

### ٣- الأهمية النسبية للصناعة خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٩٨/١٩٩٧

سوف نتناول ذلك من خلال تتبع تطور أهمية الصناعة في توليد الناتج وفي الاستثمار وفي توظيف العمالة وفي الصادرات:

(أ) بالنسبة لأهمية الصناعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، فمن الملاحظ أن هناك تباينا شديداً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات المختلفة كما يبدو من الجدول (٤-٥). فهناك قطاعات نمت بمعدلات سريعة مثل الكهرباء (٩,٩%) والخدمات الاجتماعية والشخصية (٩,٤%) الإسكان والمرافق العامة (٧,٦%) البترول ومنتجاته (٧,٧%) والنقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس (٧,٣%).

من الملاحظ أن قطاع البترول ومنتجاته لم يرق بنفس الدور الذي قام به خلال عقد السبعينيات في تحقيق معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم فإن استبعاد هذا القطاع من حساب الناتج المحلي الإجمالي لم يؤد إلى اختلاف جذري في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ هذا المعدل في المتوسط

٥,٥% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١-٩٨/١٩٩٧ شاملا البترول مقابل ٥,٣% باستبعاد البترول ومنتجاته. ويعزى ذلك إلى أن أسعار البترول الخام قد أخذت في التراجع خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت عام ١٩٨٦. ويلي ذلك اتخاذ سعر البترول الخام اتجاهها تنازليا خلال التسعينات، حيث انخفض من ١٩,٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨,٢٢ عام ١٩٩٢ وإلى ١٦,٠٧ عام ١٩٩٣ وإلى ١٥,٥٣ دولار عام ١٩٩٤ وان كان قد ارتفع إلى ١٧ دولار عام ١٩٩٥ (عبد الله، ١٩٩٧: ١٦-١٧). ولقد أدى ذلك إلى انخفاض الكميات المنتجة ومن ثم انخفاض معدل نمو الناتج في قطاع البترول ومنتجاته مقارنة بعقد السبعينيات. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير الناتج المحلي الإجمالي بدون البترول يؤدي إلى استبعاده كمكون دون استبعاد آثاره على الأداء الاقتصادي. أي أن هذه المعالجة تتجاهل التأثيرات المختلفة لقطاع البترول ومنتجاته على القطاعات الأخرى في الاقتصاد المصري.

أما معدل نمو قطاع الصناعة والتعدين (بخلاف البترول)<sup>(٤)</sup> فقد فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن نفس الفترة، كما يبدو من الجدول (٢-٥). ويمكن تفسير ذلك بالنمو المتسارع لقطاعي الصناعة والتعدين خلال الفترة ٨٢/١٩٨١-٩٠/١٩٨٩ حيث وصل معدل النمو، في المتوسط، ٨,٥% سنويا. ويعزى ذلك إلى الاعتماد على التوسع في دور القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي. إلا أن الزيادة التي حدثت في هذه الاستثمارات اتجهت للتوسع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية التقليدية بهدف إحلال الواردات والتوجه الداخلي. وقد ظهر هذا جليا في ارتفاع معدل نمو الواردات من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج مقارنة بمعدل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية حيث وصل إلى ١٥,٨%، ١٢,٨% علي التوالي، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠.<sup>(٥)</sup> ولكن معدل النمو في هذا القطاع تراجع ليصل إلى ٤,٦%، في المتوسط، خلال

الفترة ١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٧/٩٨. وقد يفسر ذلك بأن السياسة الانكماشية التي طبقت في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي قد خفضت معدل الاستثمار وقللت من الطلب الكلي. كما أن الاندفاع لتحرير التجارة خلال هذه الفترة قد أضر بقطاع الصناعة (Abdel-Khalek, 2001).

(ب) بالنسبة لنصيب الصناعة في الاستثمار، نلاحظ استمرار نفس الاتجاهات العامة التي سادت خلال عقد السبعينات من حيث انخفاض نصيب القطاع الصناعي من الاستثمار الثابت حيث انخفض من ٢٣,٥% في ١٩٨١/٨٢ إلى ١٨,٤% في ١٩٩٤/٩٥ ثم إلى ١٧,٧% في ١٩٩٦/٩٧، كما يبدو من جدول (٢-٦). ويفسر ذلك بالسياسات التقييدية التي طبقت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، واستمرار حالة الترقب والانتظار للقطاع الخاص، وتوقف استثمارات القطاع العام الصناعي، وتفضيل الاستثمار العقاري كأحد أعراض المرض الهولندي.

(ج) وبالنسبة لتوظيف العمالة، فقد ارتفع النصيب النسبي للقطاع الصناعي في العمالة خلال الفترة ١٩٨٠/٨١ - ١٩٩٧/٩٨ مقارنة بعقد السبعينات، حيث بلغ ١٣,٥% وإن بقي متواضعا بالنظر إلى اعتبار القطاع الصناعي من القطاعات الهامة المولدة لفرص العمل.

(د) أما بالنسبة لمساهمة الصناعة في الصادرات السلعية، فقد تحسن أداء الصادرات الصناعية حتى أنها شكلت نسبة ٤٥,٣%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٨، كما يبدو من الجدول (٢-٧). ولقد أوضحت إحدى الدراسات أن هذه الزيادة تعزى إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات من الغزل والنسيج والذي بلغ ٩٠%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٥/٩٤ (سليمان وعبد الخالق، وآخرون ١٩٩٨: ١١٧). أيضاً، مازال

مؤشر نسبة الفرق بين الصادرات والواردات الصناعية إلى الفرق بين الصادرات والواردات الكلية متدهوراً، مما يدل على أن الزيادة التي حققتها الصادرات الصناعية لا تستند إلى قاعدة صناعية واسعة.

#### ٤- مساهمة الصناعة في الناتج: نظرة مقارنة

ولكن ربما يكون من المفيد تحديد مساهمة الصناعة في الناتج باستخدام مجموعة أخرى من البيانات من مصادر دولية- تحديداً من منظمة التنمية الصناعية والبنك الدولي. وبناء على تحليل هذه البيانات، نطرح السؤال:

كيف تطورت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي؟ الصناعة هنا سينظر إليها بالمفهوم الواسع (شاملة التعدين والمناجم والكهرباء والغاز والماء والتشييد) وبالمفهوم الضيق (أى الصناعة التحويلية). تشمل الصناعة بهذا المعنى، أى الصناعة التحويلية (Manufacturing)، القسم الرئيسي رقم (3) من التصنيف القياسى الصناعى الدولى - المراجعة الثانية (ISIC, Revision 2) وهو يتكون بدوره من الأقسام الفرعية (31-39). أما طبقاً للمراجعة الثالثة لذلك التصنيف (ISIC, Revision 3)، فالصناعة التحويلية تتكون من القسم الرئيسى D والذى يضم الأقسام الفرعية (15-37). وبالمقارنة، فإن الصناعة بالمعنى الواسع (Industry) تتضمن: التعدين، التشييد، الكهرباء والغاز، والماء، بالإضافة إلى الصناعة التحويلية<sup>(١)</sup>.

ولكن الإجابة على هذا السؤال ليست بسيطة لعدة أسباب، ليس أقلها التضارب الواضح فى البيانات، وقد تم الاعتماد على البيانات التى ينشرها البنك الدولى فى مؤشرات التنمية الدولية (World Development Indicators)، والبيانات التى تصدرها وزارة التخطيط المصرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). ولوضع الأرقام والنسب فى السياق الصحيح، ثم مقارنة

حالة مصر بحالة عينة من الدول التي اختيرت لأسباب تبرر مقارنة الحالة المصرية بها.

### (١) مساهمة الصناعة بالمفهوم الواسع

نشير إلى الأشكال البيانية (٢-١)، (٢-٢)، (٢-٣) والمنية على بيانات مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي. وهي توضح تطور نسبة مساهمة الصناعة (شاملة التعدين والمناجم) في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٦ مقارنة بمجموعة من الدول: تركيا وكوريا الجنوبية والهند وتايلاند في آسيا والمغرب والجزائر في شمال أفريقيا والأرجنتين والمكسيك في أمريكا اللاتينية. ويلفت النظر هنا عدة ظواهر.

أولاً : تقلب نصيب الصناعة في الناتج المحلي بدرجة أكبر في حالة مصر بالمقارنة بمعظم الدول الأخرى في العينة. فخلال ١٩٧٨ - ١٩٨١ تخطى نصيب الصناعة في مصر كل الدول باستثناء كوريا والجزائر والأرجنتين، ثم عاد خلال النصف الثاني من الثمانينات ليكون أقل من كل الدول. وحدث ارتفاع حاد في نصيب الصناعة (بالمعنى الواسع) في مصر في أوائل التسعينات بالمقارنة بمعظم الدول في العينة. وإذا كانت القفزة في نصيب الصناعة (بالمعنى الواسع) أواخر السبعينات / أوائل الثمانينات ترجع إلى فورة النفط الثانية، فليس من السهل تفسير القفزة في أوائل التسعينات.

ثانياً : يبدو أن وضع مصر النسبي بين عينة الدول المشار إليها قد تراجع بوجه عام، باستثناء الأرجنتين والمكسيك - على الأقل كما تشير البيانات.

### (٢) مساهمة الصناعة بالمفهوم الضيق:

إذا تفحصنا الأشكال (٢-٤)، (٢-٥)، (٢-٦) التي تصور تطور مساهمة الصناعة التحويلية نخرج بعدة ملاحظات مثيرة للتأمل والتفكير.

**الأولى:** أن هناك قفزة هائلة في عام ١٩٨٦/٨٧ في نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. فقد ارتفع النصيب بحوالي ١٠ بنط مئوى مرة واحدة. وبفضل هذه القفزة الهائلة أصبحت مصر تحتل مكانة مرموقة بين دول العينة بل أنها صارت تتفوق على كل دول العينة باستثناء كوريا الجنوبية وتايلاند. أنظر الأشكال البيانية (2/b) و (2/c) بالذات.

**الثانية:** أن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج كان في هبوط مستمر خلال ١٩٧٤ — ١٩٨٠، وكان في ركود بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ إلى أن حدثت الطفرة. ويصعب تفسير هذا النمط في ضوء تطور نصيب الصناعة بالمعنى الواسع في الناتج، حيث مال هذا النصيب إلى الانخفاض خلال ١٩٨١ — ٨٦.

**الثالثة:** أن القفزة الهائلة في نصيب الصناعة التحويلية من الناتج بالأسعار الجارية تمثل انكساراً في سلسلة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، ربما يحتاج إلى تفسير في ضوء المعطيات المتاحة. ويبدو أن التفسير الأرجح هو تغير الأسعار، حيث أن البيانات الواردة في مؤشرات التنمية الدولية هي بالأسعار الجارية. ويورد الكتاب السنوى الدولى للإحصاءات الصناعية تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلى بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفترة ١٩٨٠ — ١٩٩٦، وذلك على النحو التالى الموضح في جدول (٢-٨).

فى الوقت الذى تراوحت فيه مساهمة القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج الإجمالى بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٠/٨١ — ١٩٩٦/٩٧ بين ١٢%، ٢٥%، كان مدى التفاوت فى مساهمة هذه القطاعات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠/٩١ أقل بكثير. إذ تراوحت مساهمتها فى هذه الحالة بين ٢٢% و ٢٦% فقط. ويتضح الفارق بين الاستقرار النسبى لنصيب الصناعة

التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بمقارنة قيمة معامل الاختلاف في الحالتين. فقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ٠,٢٩، بالنسبة للبيانات بالأسعار الجارية، مقابل ٠,٠٧ فقط بالنسبة للبيانات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠/٩١.

ويمكن تفسير القفزة الواضحة في نصيب القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات ثم بعد عام ١٩٩٠/٩١ بالإجراءات التي اتخذت في ظل السياسات الجديدة للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. فقد تم اعتباراً من ١٩٨٤/٨٥ التخلص تدريجياً من نظام التسعير المركزي لمنتجات شركات القطاع العام الصناعية، وأعطيت شركات القطاع العام الصناعية الحرية الكاملة في تحديد أسعار منتجاتها طبقاً لقوى السوق، باستثناء عدد محدود من المنتجات. كما تم اعتباراً من ١٩٨٥/٨٦ التخلص تدريجياً من الدعم الصريح لشركات القطاع العام الصناعية. وفي هذا السياق انخفضت قيمة الدعم الصريح لهذه الشركات من ٣٣٩ مليون جنيهات عام ١٩٨٤/٨٥ إلى ٧١ مليون جنيهاً عام ١٩٨٦/٨٧<sup>(٧)</sup>. وقد تنامي هذا الاتجاه وتساعد في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP). إذ تضمن هذا البرنامج جدولاً زمنياً للتحرير الكامل لأسعار المصنع للمنتجات الصناعية التي ينتجها القطاع العام أخذاً في الاعتبار تنافسية السوق المحلية وسرعة تحرير الواردات، بحيث تم بحلول منتصف عام ١٩٩٥ تحرير أسعار منتجات القطاع العام الصناعي كلها تقريباً باستثناء عدد محدود من السلع الغذائية الأساسية والسجاير وغزل القطن<sup>(٨)</sup>. وقد تحدد كل ذلك في ظل قانون قطاع الأعمال العام الجديد رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، (الذي حل محل القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣)، حيث نص على أن تعمل شركات قطاع الأعمال طبقاً لنفس الأسس التي تعمل بها شركات القطاع الخاص، مستهدفة تعظيم الأرباح.

نعود إلى السؤال الذي طرحناه في بداية هذا الجزء من الدراسة وهو: كيف تطورت الصناعة بمعيار مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؟ وحيث أن دراستنا عن الصناعة والتصنيع، فلا بد من التركيز على الصناعة بالمفهوم الضيق - بمعنى الصناعة التحويلية. هنا نحن نتحدث عن القسم الرئيسي 3 طبقاً للتصنيف القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية - المراجعة الثانية (ISIC, Revision 2) أو القسم الرئيسي D طبقاً للمراجعة الثالثة من هذا التصنيف (ISIC, Revision 3) (أنظر الملحق في تفصيلات بنود ذلك التصنيف في الحالتين). ولكن البيانات التي سنقوم بعرضها وتحليلها ستتبع المراجعة الثانية، نظراً لأن تقسيم النشاط الاقتصادي في مصر، ومنه الصناعة التحويلية، لازال يتم طبقاً لتلك المراجعة.

وهناك مستويان للنظر في الوقائع لتلمس إجابة مقبولة لهذا السؤال: المستوى الأول هو مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في حالة مصر بالمقارنة بعدد من الدول. ولهذا الغرض اخترنا عينة الدول: المغرب والجزائر وتركيا وكوريا والهند والصين والأرجنتين والمكسيك. وهذه العينة تضم دولاً عربية وأخرى من آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي دول يكون من المفيد مقارنة الحالة المصرية بها. أما المستوى الثاني، فهو مركز مصر بين الدول الرئيسية في الإنتاج الصناعي بفروعه المختلفة.

#### أ- المكانة الدولية لمصر من حيث مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج

نقارن الحالة المصرية بثماني دول نامية في القارات الثلاث: أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. أنظر جدول (٢-٩)، حيث نرصد تطور مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٦ بالأسعار الثابتة، في كل من مصر والمغرب والجزائر وتركيا وكوريا الجنوبية والصين

والأرجنتين والمكسيك. ورغم المحاذير العديدة التي تكتنف إجراء المقارنات بين الدول على صعيد الظواهر الاقتصادية، إلا أننا سنحاول إجراء مثل هذه المقارنات في حالتنا، مع توخي بعض الحذر. وابتداءً، لابد من أن نصرف النظر عن الجزائر، حيث أن التدهور الواضح في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بالمشكلات الأمنية التي عانت منها الجزائر بعد عام ١٩٩٢ وعدم استقرار الأوضاع بها. كما أن التسليم بالبيانات الواردة في الجدول بالنسبة لبعض الدول أمر لا يمكن قبوله. تأمل حالة الصين على سبيل المثال، حيث نجد أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد فاقت مثيلاتها في أي دولة أخرى من دول العينة. وهذا يعني فقط أن هناك ارتفاعاً في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للصين، ولكنه لا يعنى بالضرورة أن الصين قد صارت بحلول منتصف التسعينات أكثر تطوراً من الناحية الصناعية من بلد مثل كوريا الجنوبية أو ربما الأرجنتين. فهنا يلزم أن تشمل المقارنة أيضاً تطور القدرة التكنولوجية الوطنية.

بعد انخفاض طفيف في النصف الأول من الثمانينات، اتجه نصيب الصناعة التحويلية لمصر نحو الزيادة المطردة بحيث تقدم ترتيبها بين مجموعة الدول المختارة من المركز الرابع (بعد كوريا الجنوبية والأرجنتين والصين) عام ١٩٨٠ إلى المركز الثاني (بعد الصين) عام ١٩٩٦. وفي أن تقديراً أن هذه البيانات ليست تعبيراً دقيقاً عن الشوط الذي قطعه مصر في المنظور النسبي أو المقارن على صعيد التصنيع: إلا أنه يمكن القول مع ذلك أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت — بالذات منذ ١٩٨٥.

## ب- المكانة الدولية لمصر في مجالات الإنتاج الصناعى المختلفة:

إن إطلالة على المركز الذى تحتله مصر بين قائمة كبار المنتجين فى فروع الصناعة المختلفة تعطى مؤشرا آخر ذا دلالة على الشوط الذى قطعه على طريق التصنيع وعلى مدى مساهمة الصناعة فى السياق الاقتصادى العام. وسوف نرصد تطور هذا المركز بين قائمة الخمس عشرة دولة نامية الكبار فى الأقسام الرئيسية للصناعة طبقا للتصنيف القياسى الصناعى الدولى- المراجعة الثانية. والأقسام هى: المنتجات الغذائية (311/2)، المنسوجات (321)، الملابس (322)، منتجات الجلود والفراء (323)، منتجات المطاط (355)، الحديد والصلب (371)، الفلزات غير الحديدية (372)، والمنتجات الفلزية (381). والجدول (٢-١٠) يعطى التفاصيل التى تبين قائمة الدول النامية الخمس عشرة الأكبر فى مجالات الصناعة المحددة أعلاه وحصه كل منها فى القيمة المضافة لمجموع الدول النامية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ وذلك فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦.

وطبقا لهذه البيانات تظهر مصر فى قائمة كبار منتجى المنسوجات والحديد والصلب والمعادن غير الفلزية فى كل من عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦، ولكن حصتها تعرضت للتراجع دائما. ومن ناحية أخرى، فبعد أن كانت مصر خارج دائرة كبار منتجى المواد الغذائية عام ١٩٩٠، انضمت لهذه المجموعة عام ١٩٩٦. ولم تظهر مصر على قائمة كبار المنتجين للملبوسات أو منتجات الجلود والفراء أو منتجات المطاط أو منتجات المعادن.

والصورة العامة التى نخرج بها من فحص بيانات جدول (٢-١٠) هى أن الاقتصاد المصرى كان فى تراجع من حيث أهميته كمساهم فى النشاط الصناعى على مستوى الدول النامية. والاستثناء الوحيد من هذا الاتجاه القوى والواضح هو صناعة المواد الغذائية، التى يبدو أنها قد حققت طفرة ملموسة خلال

التسعينات. ولعل مما يجدر تأمله تراجع مركز إنتاج الملابس الجاهزة والجلود ومنتجاتها. ويلفت النظر أيضا تراجع ترتيب مصر بين كبار منتجي الحديد والصلب (من الدول النامية) من المركز الحادي عشر إلى المركز الرابع عشر (وقبل الأخير). ورغم احتفاظ مصر بترتيب (المركز الثالث عشر) ضمن قائمة كبار الدول النامية المنتجة للمعادن غير الفلزية، إلا أن نصيبها قد تعرض للتآكل (من ١,٤% من إجمالي إنتاج الدول النامية إلى ١,٢%).

وليس من السهل التوفيق بين هذه النتائج التي تؤكد التراجع العام في مركز مصر ضمن قائمة أكبر خمس عشرة دولة نامية بمعيار نصيبها في القيمة المضافة المولدة في مجالات الإنتاج الصناعي المختلفة والنتيجة التي وصلنا إليها بخصوص تحسن وضع مصر بين عينة الدول النامية بمعيار مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فإننا نرجح أن البيانات الخاصة بمساهمة الصناعة في الناتج إنما تتطوى على مبالغة في تقدير القيمة المضافة. وربما يعود السبب في ذلك إلى عملية تحرير أسعار السلع الصناعية التي بدأت منذ منتصف الثمانينات واتسع نطاقها في ظل برنامج "الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي" (ERSAP) مع بداية التسعينات، كما سبقت الإشارة أعلاه. فقد استهدفت هذه العملية زيادة فائض التشغيل (الربحية) لمشروعات قطاع الأعمال العام. وبالتالي فإن الارتفاع الملاحظ خلال الفترة في مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون بمفعول رفع الأسعار أكثر من كونه نتيجة زيادة نسبية في النشاط والإنتاج الصناعي.

ولا يتعارض مثل هذا التفسير مع كون القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ذلك أن مؤدى تحرير أسعار السلع الصناعية الذي حدث ضمن إجراءات الإصلاح التي اتخذت منذ منتصف الثمانينات هو تعديل الأسعار النسبية في الاقتصاد لصالح السلع الصناعية، ومن ثم رفع نسبة القيمة

المضافة المتولدة في قطاع الصناعة. ولا يترتب على حساب القيمة المضافة والنتائج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ التخلص من مثل هذا التعديل في الأسعار النسبية. فاستخدام مكتمل للحصول على قيم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ وآخر للحصول على القيمة المضافة للصناعة في نفس السنة، لا يقضى بالضرورة على تغيير الأسعار النسبية الذي نرجع إليه زيادة مساهمة الصناعة في الناتج خلال الفترة محل الدراسة.

كما قد يرجع السبب في تزايد مساهمة الصناعة في الناتج إلى اتجاه نصيب بعض القطاعات الهامة الأخرى، مثل البترول، إلى التناقص خلال الفترة.

#### ٥- محاولة لتفسير نمط النمو خلال ١٩٧٠ - ١٩٩٨:

تحتاج البيانات التي عرضناها في هذا الجزء والتي تتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وتطوره خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٨ إلى نظرة تحليلية لاستكناه العوامل التي حكمت هذا التطور. ونوجز طبيعة التطور المذكور في نقطتين. الأولى: هي الاتجاه أو النزعة المركزية لتقلص مساهمة القطاعات السلعية وتوسع مساهمة القطاعات الخدمية في توليد الناتج المحلي الإجمالي. والثانية: هي الاتجاه أو النزعة المركزية خلال الفترة لانخفاض مساهمة قطاعات سلع التجارة وازدياد مساهمة قطاعات السلع المحلية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أكدت عدة دراسات سابقة هذين الاستنتاجين بالنسبة للفترة منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٣/٩٤.

فقد ثبت أنه خلال عقد السبعينات فقدت القطاعات السلعية جزءاً من أهميتها بجميع المعايير: الناتج المتولد فيها والعمالة المشتغلة بها والاستثمار الموجه إليها. وعلى الجانب الآخر، ازدادت أهمية قطاعات الخدمات الإنتاجية (قطاعات التوزيع والبنية الأساسية) بكل المعايير أيضاً. أما قطاع الخدمات الاجتماعية

والشخصية فحظه مختلف: فقد احتفظ بنصيبه النسبي من الاستثمارات بينما نقص نصيبه من الناتج وزاد نصيبه من العمالة. (عبد الخالق، ١٩٨٢).

وجاء في دراسة أخرى أن نصيب القطاعات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٦/٨٧ قد تعرض للتآكل المطرد على امتداد الفترة ١٩٨١/٨٢ – ١٩٩٣/٩٤ (سليمان وعبد الخالق وآخرون، ١٩٩٨ : ٨١).

وتؤكد دراستنا الحالية استمرار الظاهرة نفسها خلال التسعينات.

ومن الناحية التحليلية يمكن الاقتراب من فهم أعمق لآليات تطور الاقتصاد المصري خلال الفترة منذ ١٩٧٠ بتطبيق نموذج المرض الهولندي. فهذا النموذج يساعد في تحليل التطور الذي يطرأ على هيكل الإنتاج والأسعار النسبية في اقتصاد صغير مفتوح بمناسبة تعرض هذا الاقتصاد لصدمة خارجية مواتية تتمثل في زيادة كبيرة ومفاجئة في متحصلات النقد الأجنبي (Gelb and Associates, 1988). هذا التغير في متحصلات النقد الأجنبي يمكن النظر إليه على أنه بمثابة صدمة خارجية يتعرض لها الاقتصاد المعنى.

وفي إطار نموذج المرض الهولندي، فإن العنصر المحرك لاستعادة التوازن إثر الصدمة هو سعر الصرف الحقيقي معبرا عنه بسعر السلع المحلية منسوبا إلى سعر التجارة. ذلك أن الصدمة الخارجية المواتية يترتب عليها زيادة مفاجئة في الدخل وبالتالي الإنفاق. هذه الزيادة في الإنفاق يترتب عليها زيادة سعر الصرف الحقيقي (بسبب جمود عرض السلع المحلية بالمقارنة بسلع التجارة في المدى القصير). ويؤدي ذلك إلى التوسع النسبي لقطاعات إنتاج السلع المحلية والضمور النسبي لقطاعات إنتاج سلع التجارة.

وقد تعرض الاقتصاد المصري لعدة صدمات خارجية خلال الفترة ترتب عليها تقلبات حادة في تدفقات النقد الأجنبي للبلاد. وكانت أولى هذه الصدمات ما وقع حوالى منتصف عقد السبعينات. فقد أسفرت حرب أكتوبر عن إعادة فتح وتشغيل قناة السويس، واستعادة حقول بترول سيناء من إسرائيل وارتفاع أسعار البترول فى السوق الدولية، وازدياد النشاط السياحى والاستثمار فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى. وكل هذه العوامل أفرزت طفرة فى متحصلات النقد الأجنبى إلى مصر. (عبد الخالق، ١٩٨٢).

ومنذ منتصف السبعينات أصبح التوازن الكلى للاقتصاد المصرى خاضعا بصورة متزايدة لمفعول مجموعة من العوامل أهمها حصيلة صادرات البترول، تحويلات العاملين المصريين بالخارج، حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس ومتحصلات السياحة. وهذه هى العوامل المعروفة بالأربعة الكبار، وجميعها خارج نطاق سيطرة السلطات التى تدير الاقتصاد المصرى. وقد أدى هذا إلى القول بتفشى الكثير من الأعراض المعروفة للمرض الهولندى، وبالذات ارتفاع نصيب قطاعات السلع المحلية فى الناتج المحلى الإجمالى ( Hansen, 1991, الخواجة ١٩٩٦، 1997, World Bank).

ولتطبيق نموذج المرض الهولندى على الاقتصاد المصرى نقوم بإعادة تركيب البيانات على أساس تقسيم القطاعات الإنتاجية المختلفة إلى قطاعين رئيسيين: قطاع إنتاج السلع التى تدخل فى التجارة الدولية ونسميها سلع التجارة، وقطاع انتاج السلع التى لا تدخل فى التجارة الدولية ونسميها السلع المحلية. ولتبسيط التحليل فإننا نفترض أنه من بين القطاعات السلعية تعتبر الكهرباء والتشييد من قبيل قطاعات السلع المحلية، وتعتبر القطاعات الأربعة الباقية (وهى الزراعة والصيد، والتعدين بخلاف البترول، الصناعات التحويلية، والبترول ومنتجاته) من قبيل قطاعات سلع التجارة. ونؤكد مرة أخرى أن هذا ينطوى على

تبسيط يجافى الواقع من بعض الوجوه. فعلى سبيل المثال، ليس كل ما ينتجه قطاع الزراعة من السلع التي تدخل في التبادل الدولي (كالببرسيم وقصب السكر)، وفي المقابل سنعتبر أن قطاعات الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية والشخصية هي قطاعات السلع المحلية. وبناء على هذا التقسيم يكون هيكل الناتج بين مجموعتي القطاعات على النحو المبين في جدول (٢-١١).

أن البيانات المسجلة في جدول (٢-١١) تكشف بشكل قاطع عن اتجاه مساهمة قطاعات سلع التجارة في توليد الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض على امتداد ربع القرن ٧٠/١٩٦٩ - ٩٤/١٩٩٣.

من ذلك نرى أن هناك اتجاها قويا ومطرذا لتقلص وزن قطاعات سلع التجارة في مصر منذ بداية السبعينات حتى الآن. وهذه نتيجة جديرة بالتأمل خصوصا بالنسبة للعوامل الكامنة خلف هذا التطور.

والارتفاع الحادث في نصيب سلع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٩٨/١٩٩٧ بالمقارنة بالسنوات منذ ٧٠/١٩٦٩ وحتى ٩٤/١٩٩٣ قد يكون ظاهريا أكثر منه حقيقيا. فالمصدر المشار إليه للبيانات يوضح ارتفاع قيمة الناتج المحلي في قطاع البترول ومنتجاته إلى حوالي ٤,٦ مليار جنيه في الوقت الذي تظهر فيه بيانات إنتاج البترول ركود الإنتاج في هذا القطاع خلال السنوات ٩٧-٩٨ في حدود ٥٤-٥٥ مليون طن من الخام والغاز الطبيعي والمنتجات. كما تظهر بيانات إحصاءات التجارة الخارجية هبوطا حادا في فائض الميزان التجاري للبترول ومنتجاته من ٨٦١ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٠٣ مليون دولار فقط عام ١٩٩٨. (Ministry of Economy and Foreign Trade, 1999:156).

وفي إطار نموذج المرض الهولندي، فإن تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن قطاعات سلع التجارة وفي اتجاه قطاعات السلع المحلية

مرتبط بتغير هيكل الأسعار النسبية، أو بالأحرى هو إلى حد ما استجابة لتغير هذا الأخير. والمقصود بهيكل الأسعار النسبية تحديدا فى سياق نموذج المرض الهولندى هو نسبة سعر سلع التجارة إلى سعر السلع المحلية - أو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقى<sup>(٩)</sup>. والجدول (٢-١٢) يوضح تطور سعر الصرف الحقيقى للجنيه خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦ فى صورة رقم قياسى أساسه عام ١٩٩٠/٩١، وهى السنة التى شهدت أكبر تخفيض اسمى لسعر الصرف على امتداد الفترة كلها. ومن المعروف أن ارتفاع الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى يعنى انخفاض القيمة الحقيقية للعملة (Real Depreciation)، وانخفاض الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى يعنى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة (Real Appreciation).

إن سلوك سعر الصرف الموضح فى جدول (٢-١٢) يكشف عن أن سعر الصرف الحقيقى كان أكثر استقرارا خلال السبعينات، ثم دخل بعد ذلك فى دورات من التخفيضات الاسمية الكبيرة التى لا يلبث أن يتلاشى تأثيرها فى سعر الصرف الحقيقى، وهكذا. فبعد التخفيض الاسمى الكبير عام ١٩٧٩، هوت قيمة الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى فى منتصف الثمانينات إلى ما دون مستواها خلال السبعينات. ثم كانت التخفيضات الاسمية الكبيرة فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى دفعت بالرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى إلى أعلى قيمة له فى ١٩٩١-٩٢. إلا أن مفعول هذه التخفيضات سرعان ما أخذ فى التلاشى. ومن المثير أن نلاحظ أنه خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى حدث ارتفاع فى القيمة الحقيقية للجنيه المصرى بحوالى ٢٠%.

هذا يكشف عن سوء إدارة سعر الصرف خلال الجزء الأكبر من الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦، وربما يقدم تفسيراً مقبولاً للنزعة المركزية التى رصدناها ممثلة فى تنامى نصيب قطاعات السلع المحلية وتقلص نصيب قطاعات سلع تجارة - بالذات الصناعة التحويلية. وتجدر الإشارة إلى السياسة الماكرو إقتصادية التى طبقت فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والمتمثلة فى ربط الجنيه المصرى بالدولار (مرساة سعر الصرف) وتحرير أسعار الفائدة المحلية وتحرير المعاملات الجارية والرأسمالية فى ميزان المدفوعات تحريراً شبه تام. فقد ترتب على السياسة النقدية المتشددة فى سياق البرنامج ارتفاع حاد فى أسعار الفائدة المحلية (على الجنيه المصرى) نتج عنه تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الهائلة بمفعول مراجعة الفائدة. إذ قدر هامش المراجعة المكشوفة لاستثمار مالى ربع سنوى فى مصر بـ ١,٢٣٥ بالمائة، وهو ما يزيد كثيراً فى حالة المبالغ الكبيرة على تكلفة تحويل رؤوس الأموال. وعلى سبيل المثال، بلغت تدفقات رؤوس الأموال الصافية إلى مصر عام ١٩٩٦/٩٧ ١,٢ مليار دولار، الجزء الأكبر منها رأسمال حافظة (Portfolio investment) (عبد الخالق، ١٩٩٩: ٣٣٥). وقد شكلت هذه التدفقات ضغطاً على سعر الصرف للجنيه مما أدى إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصرى (Real appreciation)، أخذاً فى الاعتبار أن معدل التضخم فى مصر كان باستمرار أعلى من معدلات التضخم لدى شركائها التجاريين.

إذن على خلاف الظروف المسببة للمرض الهولندى تقليدياً، والتى تتمثل كما أشرنا فى حدوث طفرة فى حصيللة النقد الأجنبى نتيجة اكتشاف الموارد الأولية و/ أو ارتفاع أسعارها فى السوق الدولية، فإن المسبب للمرض الهولندى فى الحالة المصرية فى التسعينات هو المكون الماكرو إقتصادى من "برنامج الإصلاح". فلقد كان حجم تدفقات رأس المال المدفوعة بعمليات مراجعة الفائدة

في ارتفاع شبه مطرد خلال البرنامج، الأمر الذي أفرز مشكلات خطيرة ومتفاقمة في إدارة تلك التدفقات. وربما هذا ما حدا بالبنك الدولي أن يطلق على هذه الظاهرة (Embarrassment of Riches)<sup>(١٠)</sup>. (عبد الخالق، ١٩٩٩).

## ملاحح السياسة الصناعية في المستقبل

استهدفت الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٧/٩٨ - ٢٠٠١/٠٢ الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي الإجمالي ليزيد علي ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني. كذلك استهدفت الخطة أن تنمو الصناعة بمعدل نمو حقيقي لا يقل عن ١٠% سنويا، بحيث يصل الناتج الصناعي بنهاية الخطة إلي الضعف ولتصل الصادرات الصناعية إلي ثلاثة أمثال ما هي عليه حاليا. لكن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهونا بوجود راع للصناعة والتصنيع في مصر. ولا يوجد مثل هذا الراعي حتى الآن<sup>(١١)</sup>. ولذلك فقد تراجع معدل النمو المستهدف لهذا القطاع في الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٠٣ - ٠٦/٠٧ إلى ما يتراوح بين ٦,١% و ٨,١% فقط.

وتبدو أهمية النشاط الصناعي ليس فقط بحد ذاته، وإنما أيضا باعتباره الدعامة الأساسية لتطوير ونمو القطاعات الأخرى. وبالتالي يمثل النشاط الصناعي العنصر الديناميكي للاقتصاد القومي.

وفي ضوء ما سبق، تحاول الدراسة الحالية وضع الإطار العام للسياسة الصناعية اللازمة لدفع الدور الذي تقوم به الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي. ويمكن الإشارة إلى تجارب بعض الدول ذات الخبرة في هذا المجال في آسيا وأمريكا اللاتينية: كوريا الجنوبية واليابان وتايلاند والهند والبرازيل (Inoue et al., 1993; World Bank, 1993; Inchimura, 1993; Adams et al., 1983). ولكن يجب أن ندرك أن تجارب هذه الدول قد أصبحت غير قابلة

للاستساح في ضوء اتفاقات جولة أوجواي وسياسات التكيف الهيكلي (أنظر الفصل الأول):

أ ( ) فقد قامت الملامح العامة للسياسة الصناعية في تلك الدول علي دعم صناعة محددة أو مشروعات معينة، ويصاحب ذلك تقديم الحوافز لها بأشكال مختلفة ولكن لفترة محددة من الزمن. ولم تعد الجات تسمح بذلك من حيث المبدأ.

ب ( ) تم اختيار الصناعات المستهدفة على أساس اعتبارها مفتاح التقدم وأنها البطل القومي (national champion) للدولة. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أعطيت لها الأولوية في الحصول على الموارد المتاحة المحلية وكذلك النقد الأجنبي المتاح. وهذا أيضا غير مسموح به في ظل الجات لأنه ينطوي على تمييز واضح.

ج ( ) اهتمت السياسة الصناعية بالتدرج في اختيار الصناعات حيث تم أولا الاهتمام بالصناعات كثيفة العمل، وتلا ذلك تطوير الصناعات كثيفة رأس المال والمستخدمه للتكنولوجيا بصفة أساسية. وقد يكون هذا ممكنا في ظل الجات، من خلال التدخل في البيئة الاقتصادية العامة التي تعمل فيها المشروعات.

د ( ) تأكيد التنسيق والتعاون بين المشروعات الصناعية والقطاع الحكومي؛ حيث يتركز الدور الحكومي في جمع وتحليل المعلومات المحلية والدولية عن الصناعة ثم صياغة السياسة الصناعية المناسبة. وبلي ذلك صياغة القوانين اللازمة لدعم الصناعات التي تم اختيارها مع توفير الرؤية الواضحة عن هذه الصناعات في المستقبل. ومن ناحية أخرى يهتم القطاع الحكومي بالاتصال والبقاء عن قرب بجوار المؤسسات الصناعية للتعرف علي مدي ملاءمة السياسة التي تم صياغتها.

ويمكن بناء على ما تقدم من إشارة إلى التجارب سألقة الذكر، وبما لا يتناقض مع الجات ١٩٩٤، اقتراح الخطوط العريضة للسياسة الصناعية كما يلي: (5 : Amsden, 2000 ، عبد اللطيف، ٢٠٠٠).

- يمكن استخدام أسلوب رفع التعريفية الجمركية لحماية الصناعة المحلية، خاصة في ظل قدرة مصر على أن ترفع جماركها المطبقة دون خرق إلزاماتها في إطار جولة اورجواي في حدود ١١ نقطة مئوية.

- يمكن استخدام بعض القيود غير التعريفية مثل قواعد المنشأ.

- يمكن استخدام حق مكافحة الإغراق والذي يعنى مواجهة ما يقوم به المنافسون إزاء السلع المحلية من البيع بسعر أقل من التكلفة. وقد تم استخدام هذا الحق في الأرجنتين في صناعة الصلب. حيث قامت الأرجنتين، من جانبها، بتخفيض التعريفية الجمركية لتتراوح بين الصفر و ٢٤%. إلا أن البرازيل اتجهت إلى إغراق سوق الأرجنتين بمنتجات الصلب، لهذا لجأت الأرجنتين إلى رفع التعريفية الجمركية، بصورة مؤقتة، لتصل إلى أربعة أضعاف مستواها، وذلك لحماية صناعتها الوطنية.

- يمكن استخدام بعض بنود الدعم المسموح بها في الاتفاقية مثل: الإنفاق على البحث والتكنولوجيا، التنمية الإقليمية وحماية البيئة.

- يمكن دعم الصادرات بصورة غير مباشرة من خلال استخدام مناطق التصدير الحرة (Export Processing Zones) ومناطق التكنولوجيا (Sciences Parks). ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد بتجربة البرازيل في استخدام مناطق التصدير الحرة؛ ففي عام ١٩٩٥ عقدت البرازيل اتفاقا مع الدول الممثلة لأكبر شركائها في تجارة السيارات، على أن تصدر البرازيل إليها السيارات بقيمة مساوية على الأقل لقيمة وارداتها من هذه الدول من المكونات التي دخلت في هذه الصناعة.

جدول (٢-١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٣ - ١٩٩٧/٩٨  
بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ٨٧/١٩٨٦

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج والأسعار الثابتة مليون جنيه	متوسط معدل النمو السنوى %
١٩٧٣	١٤٨١٥,٥	%٨,٥
١٩٧٥	١٧٦٩٦,٩	
١٩٧٦	١٩٣٢٣,٥	
١٩٧٧	٢١١٤٢,٦	
١٩٧٨	٢٣٥٩٤,٨	
١٩٧٩	٢٦٢٩١,٣	
١٩٨٢/٨١	٢٨٦٦٣,٢	
١٩٨٣/٨٢	٣٠٥٩٣,٩	%٦,٦
١٩٨٤/٨٣	٣٢٠١٢,٣	
١٩٨٦/٨٥	٣٩٠٠٨,٧	
١٩٨٧/٨٦	٤٠٨٨٤,٧	
١٩٨٨/٨٧	٤٣٠٩٨,٨	
١٩٩٠/٨٩	٤٧٩١٠,٦	
١٩٩١/٩٠	٥٠١٧٦,٦	
١٩٩٢/٩١	٥٢٩٣٢,٣	%٤,٣
١٩٩٣/٩٢	٥٧٢٢٢,٥	
١٩٩٤/٩٣	٥٦٦٠٥,٤	
١٩٩٥/٩٤	٦٠٣٨٨,٨	
١٩٩٦/٩٥	٥٨٥٥٢	
١٩٩٧/٩٦	٦٢٥٠٠,٠	
١٩٩٨/٩٧	٦٧٤٠٨,٧	

المصدر: وزارة التخطيط :-

- السنوات من ١٩٧٣-١٩٧٩ - الاقتصاد المصري في عشر سنوات، القاهرة، أغسطس، ١٩٨١. والأرقام لسنة أساس ١٩٧٥ في هذا المصدر، وقد قمنا بتعديله إلى سنة ٨٧/١٩٨٦ كأساس.
- السنوات من ١٩٨١/٨٢-١٩٩٢/٩٣ - تقارير متابعة الأداء للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت البيانات بأسعار ٩١/١٩٩٠. وقد تم تعديل البيانات لكي تكون كلها بأسعار ٨٧/١٩٨٦ باستخدام قاعدة تغيير أساس الرقم القياسي.
- السنوات من ١٩٩٣/٩٤-١٩٩٧/٩٨ - تقارير متابعة الأداء للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت البيانات بالأسعار الجارية، وقد تم تكميش البيانات بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر) بأسعار ٨٧/١٩٨٦.

جدول (٢-٢)

الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة لعام ١٩٧٥  
خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩

مليون جنيه

معدل النمو السنوي %	١٩٧٩	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٣	القطاعات
٢,٣	١٥٩٢	١٤٤٧,٢	١٤٩٨,٩	١٣٣٩	الزراعة والري
٦	١١٦٥,٨	١,٠١٢,٤	٨٨٧,٦	٧٧٥,١	الصناعات والتعدين
٢١,٩	٤٧٠,٦	٣٥٠,١	١٤٩	١١٧,٢	البتترول ومنتجاته
١٧,٩	٣٨٣,٨	٢٦٣,١	٢٤٢,٥	١٢٠,٨	التشييد
١٥,٤	١,٠٧,٥	٨٦	٦٩,٢	٣٩,٤	الكهرباء
٦,٥	٣٧١٩,٧	٣١٥٨,٨	٢٨٤٧,٢	٢٣٩١,٥	مجموع القطاعات السلعية
٢٠,٤	٦٢٤,٦	٤٥٩,٥	٢٥٨,٤	١٦٩,٤	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس
٩,٤	١٢٥٥	٩١٨,٩	٧٧٢,٢	٦٦٦,٢	التجارة والمال والتأمين
٨,٩	١٢٢,٢	١,٠٧,٤	٩٩,٢	٦٦,٩	السياحة والمطاعم والفنادق
١٢,١	٢,٠٠١,٨	١٤٨٥,٨	١١٢٩,٨	٩٠٢,٥	مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية
٥,١	٣,٠٤,١	٢٦٤,٦	٢٢٧,٣	٢١٥,٣	الإسكان والمرافق العامة
١,٩	٢٩٨,٦	٢٧٥,٨	٢٥٣,٨	٢٦٢,٤	الخدمات الاجتماعية والشخصية
٤,٨	٧٩٥	٧٢٢	٦٣٤	٥٧٠,٥	الخدمات الحكومية والتأمينات
٤,٢	١٣٩٧,٧	١٢٦٢,٤	١١١٥,١	١,٠٤٨,٢	مجموع الخدمات الاجتماعية والشخصية
٧,٣	٧١١٩,٢	٥٩٠,٧	٥,٠٩٢,١	٤٣٤٢,٢	المجموع الكلي

المصدر: وزارة التخطيط، الاقتصاد المصري في عشر سنوات ٧٠/٦٩-١٩٧٩، مرجع سبق ذكره.

جدول (٢-٣)

النصيب النسبي للقطاع الصناعي من الناتج، الاستثمار الثابت والعمالة

البيان	١٩٧٤	١٩٧٩
(١) النسبة من الاستثمار الثابت	٣١,٣	٢٢,٣
(٢) النسبة من العمالة	١٢,٦	١٢,٦
(٣) النسبة من الناتج	١٦,٨	١٦,٤

المصدر: تم حساب النسب في (١)، (٢) من: البنك الأهلي المصري (١٩٨٥)، النشرة الاقتصادية الجدولين (٣/٢)، (٤/٢).

أما النسبة في (٣) فهي محسوبة من (عبد الخالق، ١٩٨٢)، جدول (١).

جدول (٢-٤)

النصيب النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات

١٩٧٧ - ١٩٧٩

%

البيان	١٩٧٧	١٩٧٩
نسبة الصادرات الصناعية إلى مجموع الصادرات	٣٦,٨	٣١,٢
نسبة فجوة التجارة في السلع الصناعية إلى فجوة التجارة الكلية	٧٧,٣	٩٦,١

المصدر: تم حساب هذه النسب من: البنك الأهلي المصري (١٩٨٥)، النشرة الاقتصادية الجدول (٩/٢).

جدول (٢-٥)

النتائج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ١٩٨١/٨٢ - ١٩٩٧/٩٨ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦)

بالمليون جنيه

معدل النمو السنوى %	٩٨/٩٧	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩١/٩٠	٨٨/٨٧	٨٥/٨٤	٨٢/٨١	القطاعات
٣,٥	١١٤٢٨,٠	١١٢٦٦,٨	١,٠٩٠,٨٥	٩٨٢,٠٠	٨٩٠,٢٠	٧٥٤٤,٧	٧١٩٩,٧	الزراعة والرى
٧,٠	١٣٢١٩,٠	١,٠٤٩٤,٤	١,٠٠٣٩,٦	٩٠٥٤,٣	٧٤٥٣,١	٦,٠١٤,٧	٤٤٧٥,٥	الصناعة والتخمين
٨,٠	٤٥٥١,٨	٢,٩٥٤	١٩٢٩,٨	١٨٦٨,٩	١٨٥٠,٠	١٧٢٣,٨	١٣٢٧,٥	التبرول ومنتجاته
٦,٢	٣٩٤٤,١	٢,٩٥٦	٢٩٧٢,٤	٢٥٤٠,٠	٢١١٧,٤	١٧٦٦,٦	١٤٩١,٧	التشييد
١٠,٢	١٢١٠,٨	٨٤٦,٦	٨٠٤,٥	٦٦٤,١	٥٥٧,٢	٣٧٢,٤	٢٥٢,٥	الكهرباء
٥,٦	٣٥٣٢,٧	٢٧٨١٢,٠	٢٦٦٥٦,٠	٢٣٩١١,٣	٢,٨٨٠,٨	١٧٤٢٢,٢	١٤٧٤٤,٩	مجموع القطاعات السلبية
٧,٦	٦٢٢٨,٧	٥٧,٥٥٥	٥٦١,٠,٤	٤٩٩١,٨	٣٩٧٧,١	٢٨١٨,٤	٢,٥١,٩	النقل والمراسلات والتخزين ونجاة السويس
٥,٥	١٥٢٥,١	١٢٢٨٨,٩	١٢٢٨٤,٩	١١٥٤٨,٩	١٠,٤٦,٣	٨٧٧٩,٥	٦٤٨٧,٥	التجارة والصال والتأمين
٦,٦	٨٥٧,١	٧٥١,٩	٩٢٣,٩	٥١٢,١	٤٥١,٢	٣٦٧,٩	٣,٧,٢	السياحة والمطاعم والفنادق
٦,١	٢٢٨٤٥,٩	١٩٣٢٨,٣	١٨٨١٨,٩	١٧,٥٣,٨	١٤٤٧٤,٧	١١٩٦٥,٨	٨٨٤٦,٦	مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية
٨,٢	١٦٤٧,٧	٢٥١٥,١	٢٣٩١,٢	١٤٥٧,٦	٨٩٨,٠	٦٥٥,٤	٤٦٦,٨	الإسكان والمرافق العامة
٩,٧	٥٥٨٨,٥	٢٨٩٧,٢	٢٧٩٦,٨	٢٢٢٤,٩	١٩٢٦,٦	١٥٩٠,٩	١٦٥٣,٠	الخدمات الاجتماعية والخصصية
٣,٢	٥٥٩٧,١	٦٨٦,٤	٦٥٥٩,٥	٥٧١٩,٠	٤٨٩٢,٧	٣٨١٧,١	٣٢٥١,٩	الخدمات الحكومية والتأمينات
٥,٩	١٢٨٣٢,٣	١٢٢٢٨,٧	١١٧٤٧,٦	٩٢,٠١,٥	٧٧١٢,٣	٦,٠٢٣,٤	٥,٧١,٧	مجموع الخدمات الاجتماعية والخصصية
٥,٨	٧١,٢٢,٩	٥٩٢٧٩,٠	٥٧٢٢٢,٥	٤,٩٧٥,١	٤٣,٦٨,٨	٣٥٤٩١,٤	٢٨٦٦٣,٢	الإجمالي العام

المصدر : وزارة التخطيط: تقارير متابعة الأداء للخطة الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

الفترة من ٨٢/٨١ - ٨٨/٨٧ : البيانات بأسعار ١٩٨٧/٨٦.

الفترة من ١٩٩١/٩٠ - ٩٣/٩٢ : البيانات بأسعار ١٩٩١/٩٠، وقد تم تعديل البيانات لكي تكون بأسعار ١٩٨٧/٨٦.

الفترة من ١٩٩٤/٩٣ - ١٩٩٨/٩٧ : البيانات بالأسعار الجارية، وقد تم تكعيب البيانات باستخدام الرقم القياسى لاسعار المستهلكين (حصن) بأسعار ١٩٨٧/٨٦.

جدول (٦-٢)

النصيب النسبي للصناعة من الاستثمار الثابت والعمالة

٨٢/٨١ - ٩٧/٩٦

%

القطاعات	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩١/٩٠	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
(١) النسبة من الاستثمار الثابت	٢٣,٥	٢٢,٤	٢٨	١٨,٤	١٩,٧	١٧,٧
(٢) النسبة من العمالة	١٢,٢	١٢,٩	١٥,١	١٣,٦	١٣,٦	١٢,٨

المصدر: تم حساب هذه النسب من:

- الصف (١)، (٢): تم حساب هاتين النسبتين من، البنك الأهلي المصري (١٩٩٨)،  
النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، الجدولين (٣/٢، ٢/٢).

جدول (٧-٢)

النصيب النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات

٩٨ - ١٩٨٦

%

القطاعات	٨٦	٨٨	٩١	٩٤	٩٦	٩٨
نسبة الصادرات الصناعية إلى مجموع الصادرات	٢٨,٢	٥١,٣	٣٩,١	٥٠,٢	٤٣,٨	٥٦,٨
نسبة فجوة التجارة في السلع الصناعية إلى فجوة التجارة الكلية	٧٧,٨	٦٨,١	٨٧,١	٧٣,١	٧٢,٦	٦٢,٩

المصدر: تم حساب هذه النسب من:

البنك الأهلي المصري (١٩٩٩)، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، جدول (١/٣).

## جدول (٨-٢)

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية

في الناتج المحلي الإجمالي

١٩٩٦ - ١٩٨٠

%

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١/٩٢ (٣)	بالأسعار الجارية		السنة
	(٢)	(١)	
٢٢,١	١٢,٢	١٢,١	٨١/١٩٨٠
٢١,٩	١٣,٥	١٣,٥	٨٦/١٩٨٥
٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٩١/١٩٩٠
٢٤,٩	٢٤,٥	٢٤,٥	٩٥/١٩٩٤
٢٥,٥	٢٥,٠	٢٥,٠	٩٦/١٩٩٥
٢٥,٩	٢٤,٣	٢٤,٣	٩٧/١٩٩٦

Sources: Column (1): World Bank, *World Development Indicators 1998*, CD-ROM.Columns (2) & (3) : UNIDO; *International Yearbook of Industrial Statistics 1999*,  
Table I.4.

جدول (٢-٩)

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار ١٩٩٠)  
١٩٨٠ - ١٩٩٦

(%)

	مصر	المغرب	الجزائر	تركيا	كوريا الجنوبية	الهند	الصين	الأرجنتين	المكسيك
١٩٨٠	٢٢,١	١٨,٨	١٣,٢	١٧,٦	٢٨,٧	١٥,٥	٣٢,٦	٢٨,٥	١٩,٩
١٩٨٥	٢١,٩	١٩,٩	١٥,٢	٢٠,٤	٢٩,٣	١٧,١	٣١,٦	٢٩,٨	١٩,٣
١٩٩٠	٢٤,٤	١٩,٤	١٢,١	٢٢,٢	٢٩,٢	١٨,٧	٣٣,١	٢٦,٥	٢٠,٦
١٩٩٤	٢٤,٩	١٨,٤	٨,٢	٢٢,٢	٢٦,٨	١٧,٦	٣٩,٥	٢٥,٨	١٩,٨
١٩٩٥	٢٥,٥	٢٠,٥	٧,٥	٢٣,٦	٢٦,٨	١٩,٧	٤٠,٤	٢٤,٩	٢٠,١
* ١٩٩٦	٢٥,٩	١٨,٩	٦,٣	٢٣,٨	٢٥,٨	٢٠,٠	٤١,٦	٢٥,٠	٢١,٣

\* بيانات ١٩٩٦ أولية.

المصادر: بالنسبة لجميع الدول باستثناء كوريا الجنوبية.

UNIDO, *International Yearbook of Industrial Statistics 1999*.

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فبياناتها بالأسعار الجارية ومصدرها:

World Bank, *World Development Indicators 1998*, CD-ROM.

جدول (٢-١٠)

الدول النامية القائمة في الأقسام الرئيسية للصناعة

١٩٩٠-١٩٩٦، بأسعار ١٩٩٠

الدولة	النصيب في القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>	الدولة	النصيب في القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>
<b>المنتجات الغذائية</b>			
١٩٩٦		١٩٩٠	
١٣,٥	البرازيل	١٣,٥	البرازيل
٩,٦	الأرجنتين	٨,٩	الأرجنتين
٦,٧	الهند	٦,٩	المكسيك
٦,٣	كوريا	٦,٢	الهند
٦,١	المكسيك	٦,٢	كوريا
٥,٨	إندونيسيا	٤,٨	يوغوسلافيا
٤,٦	الفلبين	٤,٠	تركيا
٤,٠	تركيا	٣,٩	تايبوان
٣,٨	تايبوان	٣,٩	تايلاند
٣,٣	تايلاند	٣,٨	الفلبين
٢,٨	شيلي	٢,٩	إندونيسيا
٢,١	بيرو	٢,٤	شيلي
١,٩	مصر	٢,٠	بيرو
١,٧	كولومبيا	١,٩	كولومبيا
١,٦	إيران	١,٧	فنزويلا
٧٣,٨	<b>الإجمالي</b>	٧٣,٠	<b>الإجمالي</b>
<b>المنسوجات</b>			
١٩٩٦		١٩٩٠	
١٧,٠	الهند	١٣,١	الهند
٨,٩	تايبوان	١٠,١	البرازيل
٨,٩	البرازيل	١٠,٠	كوريا
٨,٥	تركيا	٩,١	تايبوان
٧,٤	كوريا	٧,٣	تركيا
٤,٣	إيران	٥,٠	يوغوسلافيا
٤,١	باكستان	٤,٠	باكستان
٤,٠	إندونيسيا	٣,٦	هونغ كونج
٣,٢	هونغ كونج	٣,٥	المكسيك
٣,١	الأرجنتين	٣,٢	الأرجنتين
٢,٩	المكسيك	٣,١	إيران
٢,٣	بيرو	٢,٨	إندونيسيا
١,٩	كولومبيا	١,٩	مصر
١,٨	مصر	١,٧	بيرو
١,٢	ماليزيا	١,٦	كولومبيا
٧٩,٥	<b>الإجمالي</b>	٨٠,٠	<b>الإجمالي</b>

تابع جدول (٢-١٠)

الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>	الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>
<b>الملبوسات</b>			
١٩٩٦		١٩٩٠	
١٢,٨	البرازيل	١٥,٥	البرازيل
١٠,٥	هونج كونج	١٠,٦	كوريا
٨,٥	كوريا	١٠,٤	هونج كونج
٧,٠	إندونيسيا	٥,٩	يوغوسلافيا
٤,٦	تركيا	٤,٦	تركيا
٤,٢	الأرجنتين	٤,٤	تايوان
٢,٧	تايوان	٣,٧	الأرجنتين
٢,٧	تونس	٢,٧	الهند
٢,٥	الهند	٢,٧	الفلبين
٢,٢	الفلبين	٢,١	المكسيك
١,٩	المكسيك	٢,١	إندونيسيا
١,٧	المغرب	١,٦	تونس
١,٦	العراق	١,٥	الجزائر
١,٤	سيرلانكا	١,٥	العراق
١,٢	ماليزيا	١,٢	سنغافورة
٦٥,٥	<b>الإجمالى</b>	٧٠,٥	<b>الإجمالى</b>
<b>منتجات الجلود والفراء</b>			
١٩٩٦		١٩٩٠	
١٧,٠	الأرجنتين	١٨,٤	كوريا
١٢,٦	البرازيل	١٤,٠	البرازيل
١٠,٨	المكسيك	١١,٣	المكسيك
٨,٠	كوريا	٨,٢	الأرجنتين
٦,٢	الهند	٧,٣	يوغوسلافيا
٥,٠	بنجلاديش	٥,٨	تايوان
٣,٥	تايوان	٥,٤	الهند
٢,٦	أرجواى	١,٧	إيران
٢,٣	اندونيسيا	١,٥	الجزائر
١,٧	باراجواى	١,٥	تركيا
١,٤	المغرب	١,٥	أرجواى
١,٢	تركيا	١,٥	كولومبيا
١,٢	إيران	١,١	بنجلاديش
١,١	تونس	١,١	شيلي
١,١	شيلي	١,٠	إندونيسيا
٧٥,٧	<b>الإجمالى</b>	٨١,٣	<b>الإجمالى</b>

## تابع جدول (٢-١٠)

الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>	الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>
<b>منتجات المطاط</b>			
١٩٩٦		١٩٩٠	
٢٣,٠	كوريا	٢٠,٩	كوريا
١٠,٥	البرازيل	١٢,٠	البرازيل
١٠,٣	الهند	١٠,٦	الهند
٨,٧	المكسيك	٩,٩	المكسيك
٨,٤	ماليزيا	٧,٥	تاوان
٦,٥	تركيا	٤,٩	إندونيسيا
٦,١	إندونيسيا	٤,٩	ماليزيا
٥,٧	تاوان	٤,٨	تركيا
٢,٩	الأرجنتين	٣,٩	يوغوسلافيا
٢,٠	تايلاند	٣,١	الأرجنتين
١,٥	فنزويلا	١,٨	الفلبين
١,٣	إيران	١,٧	تايلاند
١,١	الفلبين	١,٣	فنزويلا
٠,٧	شيلي	١,٢	إيران
٠,٧	كولومبيا	١,٢	كولومبيا
٨٩,٤	<b>الإجمالى</b>	٨٩,٧	<b>الإجمالى</b>
<b>الحديد والصلب</b>			
١٩٩٦		١٩٩٠	
١٨,٥	الهند	١٥,٧	البرازيل
١٦,١	كوريا	١٥,٥	الهند
١٢,٣	البرازيل	١٣,٧	كوريا
١٠,٧	تاوان	١٢,٥	المكسيك
١٠,٦	المكسيك	١٠,٢	تاوان
٦,٨	إندونيسيا	٤,٨	تركيا
٤,٤	تركيا	٣,٦	يوغوسلافيا
٢,٤	الأرجنتين	٣,٤	إندونيسيا
٢,٠	فنزويلا	٢,٩	الأرجنتين
١,٤	ماليزيا	١,٥	فنزويلا
١,٢	الفلبين	١,١	مصر
١,٠	شيلي	١,٠	الجزائر
٠,٩	بيرو	٠,٩	شيلي
٠,٨	مصر	٠,٩	الفلبين
٠,٨	كولومبيا	٠,٩	ماليزيا
٨٩,٩	<b>الإجمالى</b>	٨٨,٦	<b>الإجمالى</b>

تابع جدول (٢-١٠)

الدولة	النصيب في القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>	الدولة	النصيب في القيمة المضافة (%) <sup>(١)</sup>
الفلزات غير الحديدية			
١٩٩٦		١٩٩٠	
١٢,٤	الهند	١٢,٥	شيلي
١١,٨	بيرو	١١,٨	البرازيل
١٠,٩	المكسيك	١١,٦	المكسيك
١٠,٦	شيلي	٩,٤	الهند
١٠,٢	البرازيل	٨,٧	بيرو
٨,١	كوريا	٦,٣	كوريا
٦,١	تايبوان	٥,٩	يوغوسلافيا
٥,٢	إيران	٥,٦	فنزويلا
٤,٨	فنزويلا	٥,٣	تايبوان
٣,٢	تركيا	٤,٧	تركيا
٢,١	الفلبين	٣,٤	إيران
١,٤	الأرجنتين	١,٦	الأرجنتين
١,٢	مصر	١,٤	مصر
١,١	المغرب	١,٢	المغرب
٠,٨	ماليزيا	١,٠	الفلبين
٨٩,٩	الإجمالي	٩٠,٩	الإجمالي
المنتجات الفلزية			
١٩٩٦		١٩٩٠	
١٦,٩	كوريا	١٤,٧	كوريا
١٢,٠	تايبوان	١٢,٥	البرازيل
١١,٤	البرازيل	١١,٩	تايبوان
٧,٣	المكسيك	٨,٥	المكسيك
٦,٧	الأرجنتين	٦,٩	الأرجنتين
٤,٩	الهند	٤,٨	الهند
٤,٣	ماليزيا	٤,٤	يوغوسلافيا
٣,٤	تركيا	٤,٠	تركيا
٣,٣	سنغافورة	٢,٨	سنغافورة
٢,١	شيلي	٢,٨	هونغ كونج
١,٩	إندونيسيا	١,٩	الجزائر
١,٩	إيران	١,٧	إندونيسيا
١,٧	بيرو	١,٦	شيلي
١,٧	هونغ كونج	١,٥	إيران
١,٢	سوريا	١,٣	فنزويلا
٨٠,٧	الإجمالي	٨١,٣	الإجمالي

(١) من مجموع القيمة المضافة للدول النامية .

المصدر : UNIDO, Yearbook of Industrial Statistics, 1999, Table.

جدول (١١-٢)

تطور مساهمة قطاعات سلع التجارة والسلع المحلية  
في توليد الناتج المحلي  
٧٠/١٩٦٩ - ٩٨/١٩٩٧

(%)

قطاعات	٧٠/١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٧
سلع التجارة	٥٢,٩	٥٠,٥	٤٥,٤	٤٢,٢	٤١,٢	٤٠,٤	٤٠,٣	٤٢,٥
السلع المحلية	٤٧,١	٤٩,٥	٥٤,٦	٥٧,٨	٥٨,٨	٥٩,٦	٥٩,٧	٥٧,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: السنوات ٧٠/١٩٦٩ - ٩٤/١٩٩٣، سليمان وعبد الخالق وآخرون (١٩٩٨)، جدول (١١) و (١٤).

سنة ٩٨/١٩٩٧ محسوبة من بيانات جدول (٥) في متولى (٢٠٠٠).

جدول (٢-١٢)

تطور سعر الصرف الحقيقي للجنبة المصري\*

١٩٧٣ - ١٩٩٦

$$١٠٠ = ٩١/١٩٩٠$$

الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي	السنة**
٤٧,٥	١٩٨٥	٥٨,٤	١٩٧٣
٥٣,٤	١٩٨٦	٥٩,٨	١٩٧٤
٥٨,٥	١٩٨٧	٦١,٧	١٩٧٥
٧٥,٨	١٩٨٨	٥٨,٤	١٩٧٦
٨٢,٤	١٩٨٩	٥٧,٠	١٩٧٧
٩٢,٥	١٩٩٠	٥٩,٥	١٩٧٨
١٠٠,٠	١٩٩١	٩٤,٩	١٩٧٩
١٠٠,٦	١٩٩٢	٩٢,٦	١٩٨٠
٨٧,٧	١٩٩٣	٨٢,٧	١٩٨١
٨٧,٨	١٩٩٤	٧١,٦	١٩٨٢
٨٠,٨	١٩٩٥	٦١,٥	١٩٨٣
٨٠,١	١٩٩٦	٥١,٥	١٩٨٤

ملاحظات :

\* يعتمد حساب سعر الصرف هنا ليس فقط على السعر الرسمي وإنما أيضاً على الأسعار الأخرى؛ مثل سعر السوق الموازنة وسعر السوق السوداء... الخ. وبالتالي هو ينتج نسبة أقل لارتفاع القيمة الحقيقية للجنبة من الحساب المبني على السعر الرسمي فقط.

\*\* خلال السبعينات : السنوات المبينة هي سنوات ميلادية. وابتداء من الثمانينات: السنوات الموضحة تشير إلى ختام السنة المالية، أي أن ١٩٨١ تعنى السنة ٨١/١٩٨٠، وهكذا.

المصدر :

Abdel-Khalek, 2001, Table 3.5

## الموامش

- (١) تم حساب هذه النسب من: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٩٩)،  
النشرة الاقتصادية الشهرية، أكتوبر. وقد تم تعديل البيانات لكي تكون  
بأسعار ٨٧/١٩٨٦.
- (٢) المقصود بذلك البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط المصرية.
- (٣) هذا بخلاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الوارد في جدول (١)  
والمشار إليه في صفحة ١؛ حيث تم تثبيت الناتج المحلي الإجمالي بأسعار  
٨٧/١٩٨٦. والسبب في استخدام الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ انه لم تتوافر  
بيانات عن التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج  
بالأسعار الجارية خلال عقد السبعينات تسمح لنا بحساب القيمة بأسعار  
٨٧/١٩٨٦، إذ إن بيانات وزارة التخطيط استخدمت عام ١٩٧٥ كأساس  
لتقديرات الناتج المحلي للفترة ١٩٧٣-٧٩ في: وزارة التخطيط،  
الاقتصادي المصري في عشر سنوات، القاهرة، أغسطس ١٩٨١.
- (٤) سوف تتم دراسة الصناعة التحويلية من حيث هيكلها، توزيعها الجغرافي،  
معدل نمو ناتجها... الخ في جزء آخر من هذه الدراسة.
- (٥) تم حساب هذه النسب من: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية،  
جدول ١٠/٢ (ج).
- (٦) للمزيد من التفاصيل حول مكونات الصناعة التحويلية طبقاً للتصنيف  
الدولي، أنظر الملحق.
- (٧) للمزيد من التفاصيل، راجع:

Heba, Handoussa, "Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector" ch.4 in Handoussa and Potter, eds, 1991.

(٨) توجد تفصيلات أكثر في Abdel-Khalek, 2001, Ch.2.

(٩) لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنسبة بين سعر سلع التجارة وسعر السلع المحلية نبدأ بمعادلة سعر الصرف الحقيقي (وهي الأساس لجدول (٢-١١)).

$$(1) \quad RER = NER \times \frac{P_f}{P_d}$$

حيث :

$RER$  = سعر الصرف الحقيقي (رقم قياسي).

$NER$  = سعر الصرف الاسمي (رقم قياسي).

$P_f$  = الرقم القياسي للأسعار في الخارج.

$P_d$  = الرقم القياسي للأسعار في الداخل.

ولكن نلاحظ أن  $NER \times P_f$  هو الرقم القياسي لأسعار سلع التجارة بالعملة المحلية، ونرمز له بالرمز  $P_1 (= NER \times P_f)$ . وبافتراض أن الرقم القياسي للأسعار في الداخل تقريبا جيد للرقم القياسي لأسعار السلع المحلية ( $P_n$ )، ويكون لدينا

$$P_d = P_n$$

وبالتالي نستنتج من (١) المعادلة التالية:

$$(2) \quad RER = P_1 / P_n$$

المعادلة (١) تعرف سعر الصرف الحقيقي بدلالة سعر الصرف الاسمي مصححاً بالتضخم النسبي في الخارج والداخل، والمعادلة (٢) تعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة سعر سلع التجارة إلى سعر السلع المحلية. والمعادلة (٢) مشتقة من المعادلة (١) بناء على الفروض الموضحة أعلاه.

(١٠) هذه العبارة، وترجمتها "إحراج الثراء" إستعارها تقرير البنك الدولي المشار إليه من عنوان كتاب للمؤرخ البريطاني Simon Schama، والعنوان هو

The Embarassement of Riches; An Interpretation of Dutch Culture in the Golden Age (New York: Alfred Knoff, 1988).

وهو يحلل ظاهرة الثراء الشديد الذى حققه الهولنديون من مستعمراتهم فيما وراء البحار. والمقولة الأساسية للكتاب هي أن الثراء كثيرا ما يجلب الإنغماس فى اللهو والإفراط فى الملذات مما يترتب عليه الترهل والإنحلال. وهذا مصداق لقول الشاعر: إن الثبات والفراغ والجدة (بمعنى الثراء) مفسدة للمرء أى مفسده. أو كقول شاعر آخر هو أبو الطيب المتنبي: أعيذها نظات منك فاحصة أن تحسب اللحم فيمن شحمه ورم. فإرتفاع حجم تدفقات رأس المال قصير الأجل ليس دليل الصحة والحيوية الاقتصادية.

(١١) شدد المهندس محمد عبد الوهاب على هذه النقطة. فهو يرى أن الكيانات الموجودة فى هذا المجال لا ترقى أى منها إلى مستوى الراعى الحقيقى للصناعة. "الصناعة لا صاحب لها". الهيئة العامة للتصنيع تراجع دورها لى يقتصر على تسجيل المنشآت الصناعية، وهيئة الاستثمار تكتفى بالتعامل مع المشروعات إلى تخضع لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار. والمطلوب هو جهة مؤهلة لى تقدم رؤية للصناعة على المدى المتوسط والطويل. وقد أشار فى هذا السياق إلى نموذج مجلس التنمية الاقتصادية (Economic Development Board) فى سنغافورة. الذى يتمتع بصلاحيات كبيرة فى منح الدعم بصوره المختلفة وله قدرات كبيرة للرؤية الشاملة للصناعة ومدى تكامل أى مشروع بعينه مع باقى المشروعات فى إطار هذه الرؤية. (فى مقابلة مع المهندس محمد عبد الوهاب، وزير الصناعة والثروة المعدنية الأسبق، بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٢).

## قائمة المراجع

### المراجع العربية :

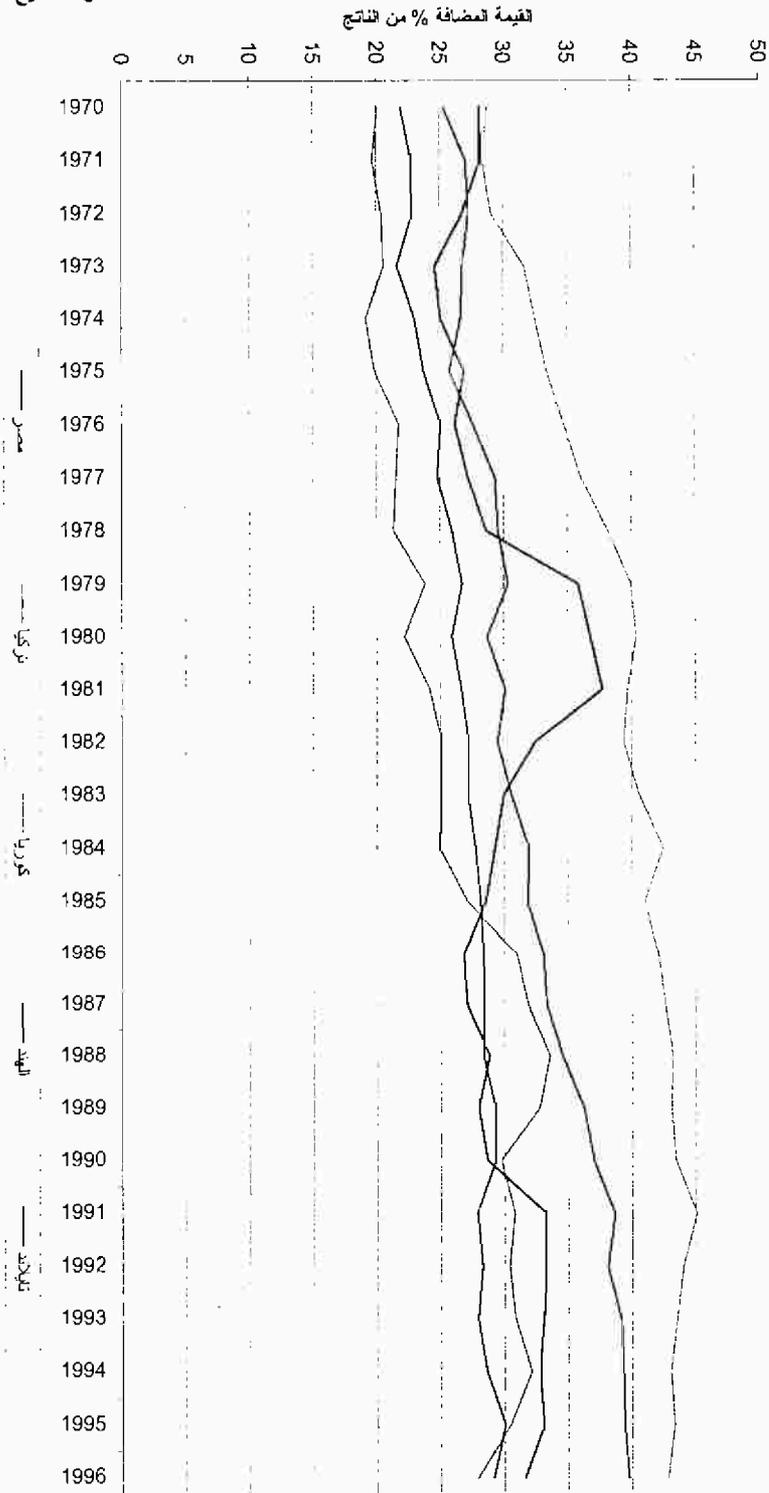
- سليمان، سلوى، جودة عبد الخالق وآخرون (١٩٩٨)، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، يناير.
- البنك الأهلى المصرى (١٩٨٥)، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى.
- البنك الأهلى المصرى (١٩٩٢)، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث.
- البنك الأهلى المصرى (١٩٩٨)، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث.
- البنك الأهلى المصرى (١٩٩٩)، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى.
- متولى، منال (١٩٩٨)، محددات النمو طويل الأجل فى الاقتصاد المصرى، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الأول، نوفمبر.
- وزارة التخطيط (١٩٨١): الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات، أغسطس.
- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢.
- وزارة التخطيط، تقارير متابعة الأداء للخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٧/٩٦.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٩٩)، النشرة الاقتصادية الشهرية، أكتوبر.

- الخواجه، عبلة محمد (١٩٩٦) "الصدمات الخارجية في مصر، تطبيق نظرية المرض الهولندي" رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- سليمان، سلوى وجودة عبد الخالق وآخرون (١٩٩٨): **الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر**. القاهرة: وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
- عبد الخالق، جودة (١٩٨٢) "إمكانيات نمو الاقتصاد المصري في الثمانينات في ضوء تجربة السبعينات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوى السابع للاقتصاديين المصريين. القاهرة (٦-٨ مايو).
- عبد الخالق، جودة (١٩٩٩) "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي فى مصر: إصلاح اقتصادى أم مرض هولندى؟" فى مهدى الحافظ (محرر) **تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلي فى الأقطار العربية**. أعمال المؤتمر العلمى الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

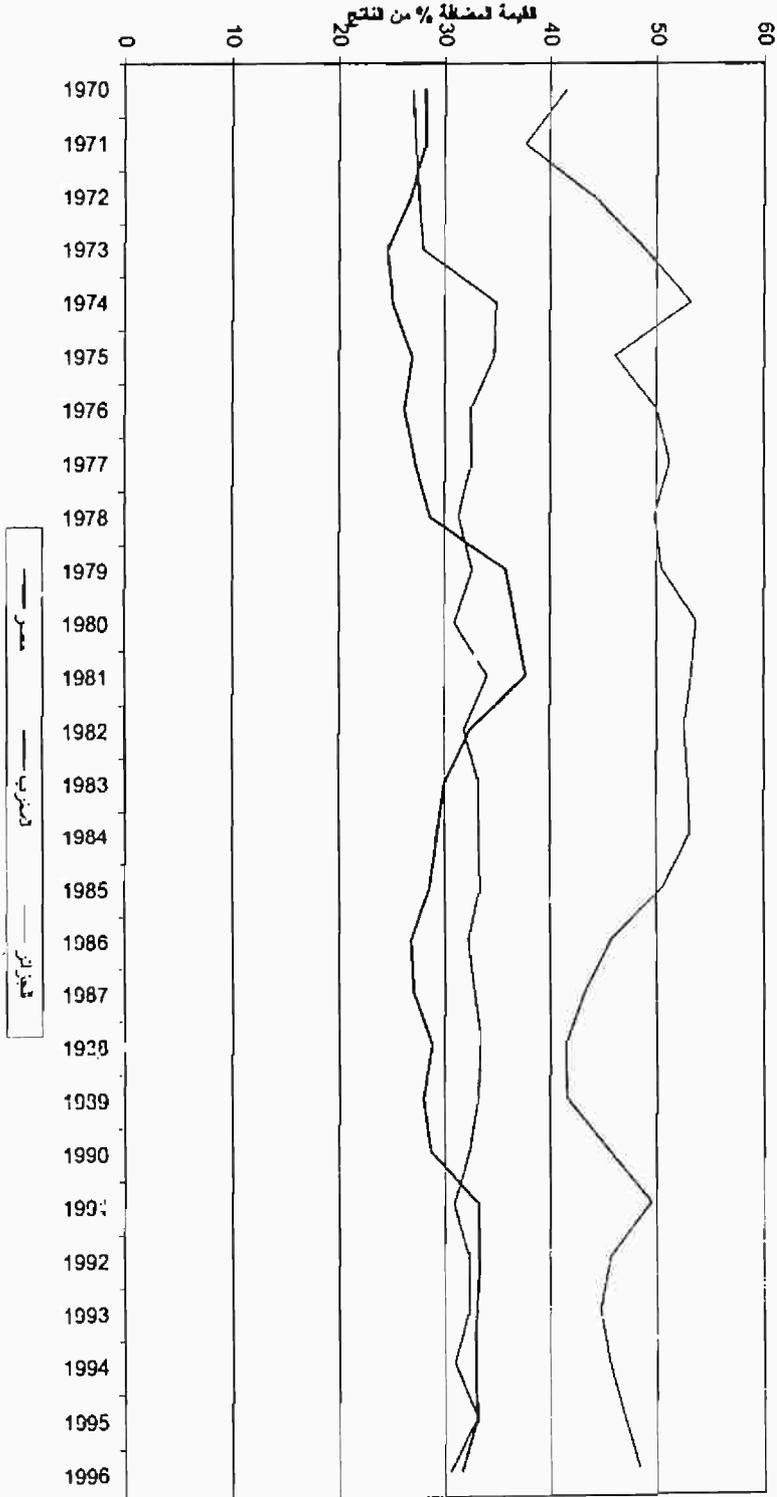
#### المراجع الأجنبية :

- Abdel-Khalek, Gouda (2001). *Stabilization and Adjustment in Egypt: Rerform or De-Industrialization* Cheltenham, Edward Elgar Publishing.
- Amsden, A.(2000) ، "Industrialization Under New WTO Law"، UNCTAD X: High Level Round Table on Trade and Development ; Directions for the Twenty - first Century , 12 Feb.
- Ichimura S. (1993)، "The Role of Japan in Asia"، International Center for Economic Growth، *Occasional Papers*, No: 36.
- Inoue R. , H. Kahama and S. Urata ( 1993), *Industrial Policy in East Asia* , JETRO.

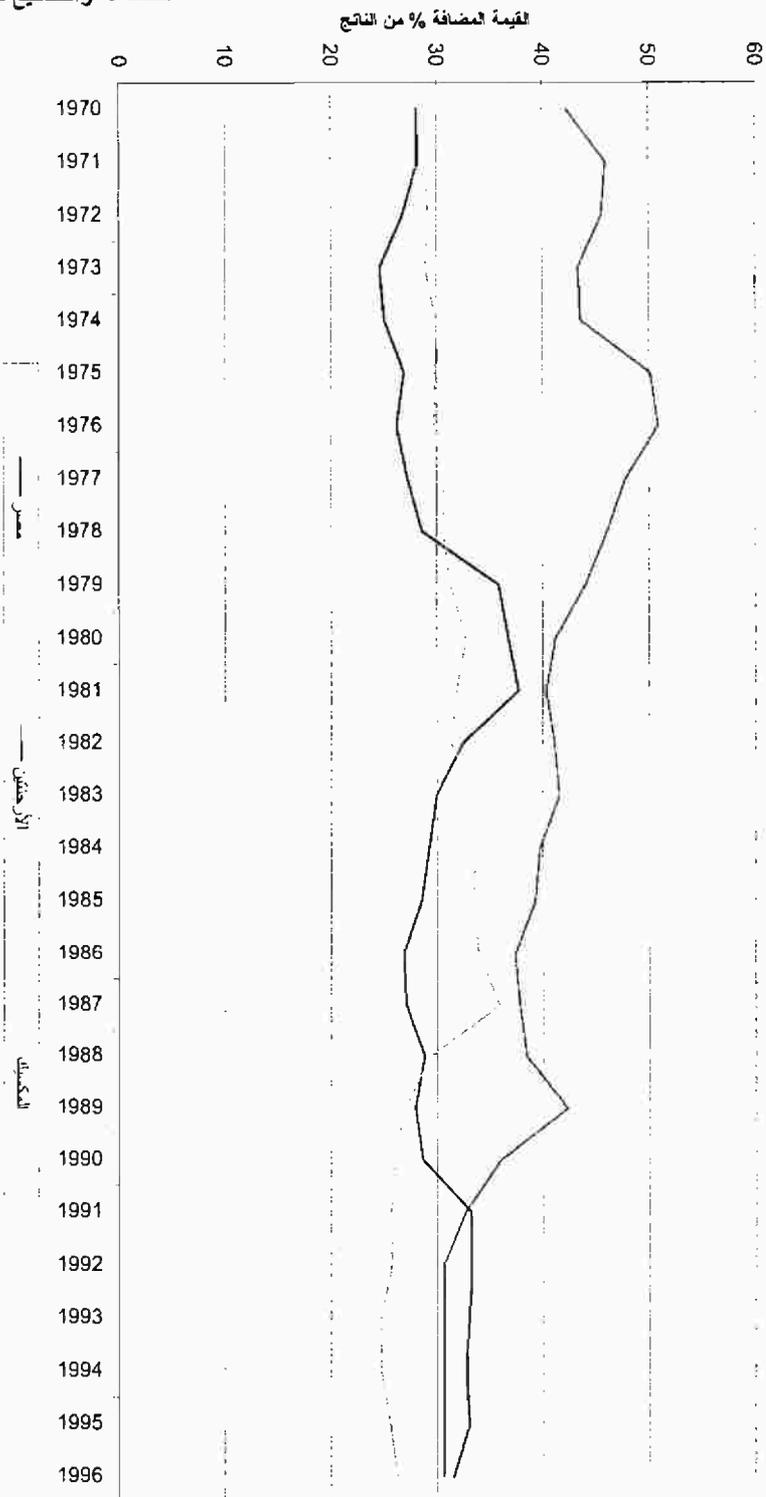
- IMF (1998), Egypt: Beyond Stabilization, Toward a Dynamic Market Economy, *Occasional Paper*, No:163, May.
- Gelb, Alan, and Associates (1988). *Oil Windfalls: Blessing of Curse?* New York : Oxford U. Press.
- Handoussa, Heba and Gillian Potter, eds. (1991). *Employment and Structural Adjustment, Egypt in the 1990s*. Cairo: AUC Press.
- Hansen, Bent (1991), *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth : Egypt and Turkey*. New York: Oxford U. Press.
- Ministry of Economy, and Foreign Trade (1999). *Quarterly Economic Digest*. July-September, Vol IV, No.3.
- World Bank (1997) . *Arab Republic of Egypt. Country Economic Memorandum*. Washington, D.C: The Bank. 4 Volumes.
- World Bank (1993), *The East Asian Miracle ;Economic Growth and Public Policy*, Oxford University press .



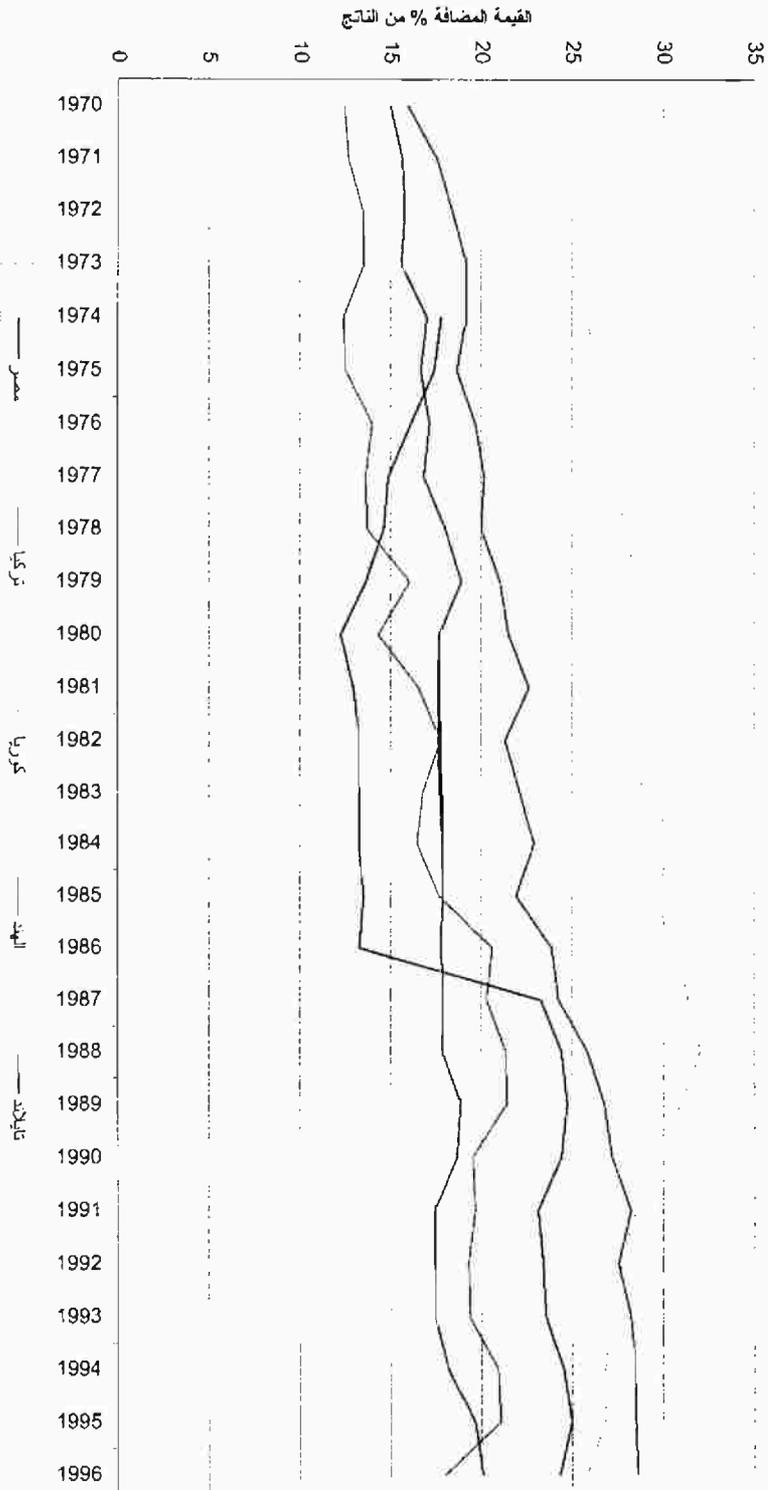
الشكل (١-٢)  
القيمة المضافة في الصناعة كنسبة من الناتج المحلي



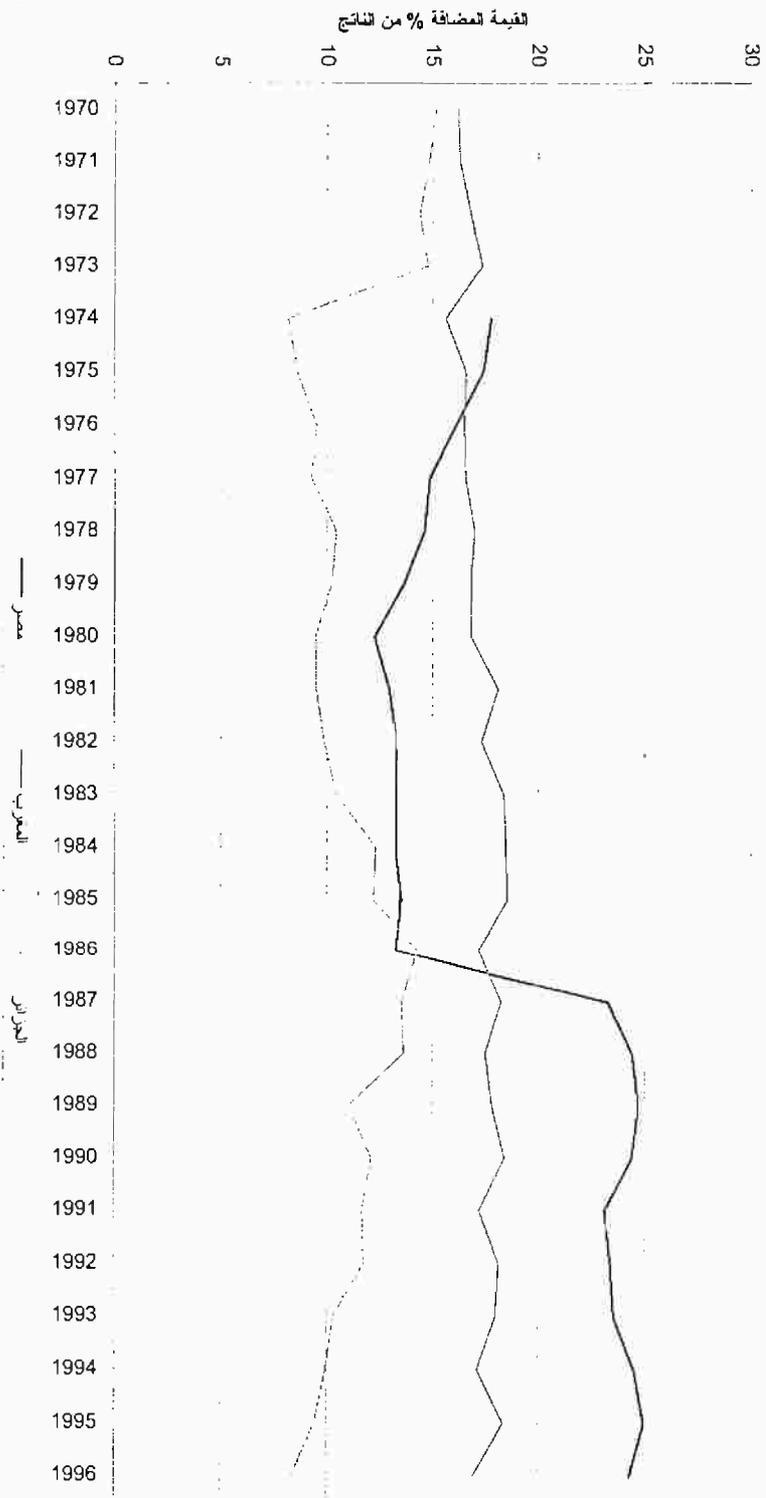
الشكل (٢-٣)  
 القيمة المضافة في الصناعة كنسبة من الناتج المحلي



الشكل (٣-٤)  
القيمة المضافة في الصناعة كنسبة من الناتج المحلي



الشكل (٧-٤)  
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي



الشكل (٢-٥)  
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي

الشكل (١-٢)  
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي

